سياسة

الحدث

يكرر الاحتلال الإسرائيلي مع كل جولة مفاوضات للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة ارتكاب المجازر بحق أهالي القطاع، وهو ما تواصل أمس الأحد بعد مجزرتين السبت راح ضحيتهما أكثر من 110 شهداء، في حين تتمسك «حماس» بمواصلة المفاوضات لوقف العدوان

عشرات الشهداء في غزة

مجازر الاحتلال متواصلة... والمفاوضات أيضاً

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تعد نيّة الاحتلال الإسرائيلي الضغط على المقاومة الفلسطينية عبر ارتكاب المجازر في قطاع غزة خفية، ففي كل جولة مفاوضات يصعّد الجيش الإسرائيلي من عمليات القتل بحق المدنيين كما يحصل راهناً في ظل المفاوضات القائمة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة. وفي حين يتوازى هذا الإجرام مع وضع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو شروطاً جديدة أخيراً للقبول بالصفقة، فإن كل ذلك لم يمنع تواصل الجهود القطرية والمصرية لإنهاء العدوان على غزة، وهو ما تتجاوب معه «حماس» التي نفت أمس الأحد أنباء عن انسحابها من المفاوضات التي يُتوقع أن تستأنف هذا الأسبوع، وسط ترجيحات بأن التوصل إلى اتفاق لن يكون قريباً، بل يحتاج إلى فترة ليست بقصيرة قد تحمل المزيد من المجازر بحق أهالي غزة وفق ما يظهر من نوايا الاحتلال.

وبعد المجزرتين اللتين ارتكبهما الاحتلال، أول من أمس السبت، في مواصي خانيونس ومخيم الشاطئ في قطاع غزة، نقلت وكالة فرانس برس عمن قالت إنه قيادي كبير في «حماس»، لم تسمه، قوله إن الحركة قررت وقف المفاوضات، منددا بـ«عدم جدية الاحتلال» و«ارتكاب المجازر في حق المدنيين العزّل». لكن عضو المكتب السياسي لـ«حماس» عزت الرشق نفى في بيان ما نشرته الوكالة عن قرار الحركة وقف المفاوضات، مؤكداً أنه لا أساس له من الصحة. واعتبر أن «التصعيد النازي ضد شعبنا من قبل نتنياهو وحكومته النازية أحد أهدافه قطع الطريق على التوصل إلى اتفاق يوقف العدوان على شعبنا، وهو ما أصبح واضحاً لدى الجميع».

كما قال المتحدث الرسمي باسم حركة حماس جهاد طه، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن مفاوضات وقف إطلاق النار «تصطدم بالتعنّت وسياسة المماطلة الصهيونية، ووضع الاحتلال شروطاً إضافية من خارج المقترح الأخير». وأوضح أن «الجهود المصرية والقطرية تبقى قائمة من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وإنهاء العدوان رغم سياسة التعطيل الصهيونية، وهم يدركون تماماً أن الذي يعرقل الوصول إلى إنجاح المقترح الأخير هو الجانب الصهيوني».

وكشفت مصادر في الوساطة، أمس، لـ«العربي الجديد»، عن جولة جديدة من المفاوضات غير المباشرة ستعقد في العاصمة القطرية الدوحة هذا الأسبوع، إلا أنها لم تحدد الموعد الدقيق لاستئناف هذه المفاوضات أو مستوى المشاركين فيها. وكانت هيئة البث الاسرائيلية قد أعلنت، السبت، أنه من المتوقع أن يغادر رئيس «الموساد» ديفيد برنيع هذا الأسبوع إلى قطر لإجراء محادثات، من دون الكشف عن مزيد من التفاصيل.

من جهته، قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية: «في الوقت الذي أبدت فيه حماس تعاطياً إيجابياً ومسؤولاً مع المقترح الأخير بهدف التوصل إلى اتفاق لوقف العدوان على شعبنا، إلا أن الموقف الإسرائيلي الذي اتخذه نتنياهو وضع عراقيل تحول دون التوصل إلى اتفاق، بما في ذلك تصريحاته الإعلامية التي اشتملت على شروط ونقاط جديدة لم ترد في الورقة محل التفاوض، مرتبطةً بذلك أيضاً المجازر البشعة التي ارتكبها جيش الاحتلال (السبت) في مناطق متعددة في القطاع». وأفادت «حماس»، في بيان مساء السبت، أن كلام هنية جاء خلال سلسلة اتصالات أجراها مع الوسطاء وبعض الدول الإقليمية في ضوء المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال السبت في منطقتي المواصي ومخيم الشاطئ. وطالب هنية الوسطاء في مصر وقطر بـ«القيام بما يلزم مع الإدارة الأميركية وغيرها لوقف هذه المجازر بحق شعبنا، والعمل جدياً لوضع حد لهذا العدوان المتواصل على شعبنا».

وحمّلت مصر أيضاً الاحتلال مسؤولية عرقلة مفاوضات وقف النار، ونقلت وسائل إعلام مصرية تابعة للدولة عن «مصدر مصري رفيع»، مساء أول من أمس السبت، قوله إن «القيادة الإسرائيلية تعمل على احتواء الرأي العام من خلال استهلاك الوقت في اجتماعات شكلية لجذب الرأي العام الإسرائيلي بعيداً عن التوصل إلى صفقة لتجنب انهيار الائتلاف الحكومي». وأضاف أن «مصر تدعو إسرائيل إلى عدم عرقلة المفاوضات الجارية بشأن التهدئة في قطاع غزة، وطرح مبادئ جديدة تخالف ما تم الاتفاق عليه بهذا الصدد». واختار نتنياهو في الآونة الأخيرة تحديد متطلبات إضافية بشأن الصفقة، أبرزها منع عودة «مسلحي» حماس وأسلحتهم إلى شمال القطاع، شمال محور نيتساريم الذي يسيطر عليه الجيش الإسرائيلي ويقسم القطاع إلى قسمين، والحفاظ على السيطرة الإسرائيلية على ممر فيلادلفيا ومعبر رفح.

في هذا الوقت، وفي حين ارتفعت أعداد الشهداء في مجزرة المواصي إلى 90، لم يكن الاحتلال قد أكد أنه نجح في هدفه تصفية قائد «كتائب القسام» محمد الضيف في هذا الهجوم، فيما أكد قيادي في «حماس» لـ«فرانس برس» أن «الضيف بخير ويشرف مباشرة على عمليات القسام والمقاومة». وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو أعلن، مساء السبت، أنه «ليس هناك تأكيد» لمقتل الضيف ومساعده رافع سلامة. فيما زعم الجيش الإسرائيلي، أمس، أن رافع سلامة، قائد كتيبة خانيونس في حركة حماس، قُتل في غارة السبت. وقال الجيش إن سلامة كان أحد أقرب مساعدي الضيف وشارك في التخطيط لعملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مضيفاً أن مقتله «يعيق بشكل كبير قدرات حماس العسكرية». فيما أعلن جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في قطاع غزة، أمس، ارتفاع عدد شهداء مجزرة مخيم الشاطئ، غربي مدينة غزة، التي ارتكبها الاحتلال السبت، إلى 22.

وتفاوتت التقديرات الإسرائيلية لتأثيرات محاولة اغتيال الضيف على المفاوضات. واعتبر المحلل العسكري في صحيفة هآرتس عاموس هارئيل أن محاولة اغتيال الضيف تحمل رسالة إلى قيادة «حماس»، ولكن ظهور تأثيرها على المفاوضات سيتطلب بعض الوقت. وتنتظر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الحصول على تأكيد بشأن نجاح اغتيال الضيف، وفق هارئيل، «ومن المحتمل أن تحاول المنظمة (حماس) إبقاء الإجابة غامضة لفترة طويلة. فيما تشتد في هذه الفترة حدة الأزمة بين نتنياهو وكبار مسؤولي المؤسسة الأمنية، الذين يجزمون بأنه يماطل من أجل إحباط قدوم اليوم التالي للحرب». فيما ذكرت الصحافية والمحللة السياسية في القناة 12 العبرية دانا فايس أن «التقديرات في إسرائيل هو أن محاولة تصفية الضيف قد تؤدي إلى تأخير مؤقت في الاتصالات الخاصة بالصفقة، لكنها قد تؤدي في المستقبل إلى تسريع الصفقة»، معتبرة أن الضيف «كان أحد العوامل التي قادت المعارضة للتوصل إلى تسويات. وترى مصادر ضالعة في المفاوضات أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق لأن حماس في نقطة ضعف».

ميدانياً، واصل الاحتلال جرائمه بحق الغزيين. واستشهد 15 فلسطينياً وأصيب أكثر من 80 آخرين، بينهم أطفال ونساء، في استهداف إسرائيلي لمدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» تؤوي نازحين في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة. ونُقل الشهداء والجرحى جراء الاستهداف الإسرائيلي من مدرسة أبو عريبان في مخيم النصيرات إلى مستشفى العودة. كما استشهد ما لا يقل عن 17 فلسطينياً وأصيب 50 آخرون في سلسلة غارات إسرائيلية على مدينة غزة في الساعات الأولى من صباح أمس الأحد. وسقط القتلى جراء أربع غارات جوية إسرائيلية منفصلة على أربعة منازل في مناطق مختلفة من مدينة غزة. كما أفادت وكالة الأناضول، نقلاً عن مصادر، أنه جرى انتشال عشرة جثامين متحللة لأشخاص قُتلوا برصاص قنّاصة من حي تل الهوا، جنوب غربي مدينة غزة، خلال التوغل الإسرائيلي الأخير في المنطقة. وفي وسط قطاع غزة، تمكن مواطنون من انتشال قتيلين من منطقة جسر وادي غزة كانا قد استشهدا قبل أيام، وفق «الأناضول». كما استشهد فلسطينيان أمس في قصف للاحتلال استهدف محيط معبر رفح البري جنوبي غزة. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، ارتفاع عدد الضحايا الفلسطينيين جراء الحرب إلى 38 ألفاً و584 شهيداً و88 ألفاً و881 إصابة، موضحة في تقريرها اليومي أن الاحتلال ارتكب أربع مجازر في القطاع خلال 24 ساعة، ما أسفر عن سقوط 141 شهيداً و400 إصابة.

واعتبرت «حماس» في بيان أن «تصعيد جيش الاحتلال مجازره ضد المدنيين العزل النازحين في مراكز الإيواء، وآخرها القصف الهمجي على مدرسة أبو عريبان في مخيم النصيرات، هو إمعان في حرب الإبادة المتواصلة ضد شعبنا الأعزل وتحدٍ صهيوني سافر للمجتمع الدولي»، مؤكدة أن «محاولات الإرهابي نتنياهو وحكومته النازية إخضاع شعبنا عبر هذا المستوى من الإجرام غير المسبوق سيفشل، ولن يجد من شعبنا إلاّ مزيداً من التمسك بأرضه ومقاومته».

وقالت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إن «رائحة الدم تفوح في أرجاء مجمع ناصر الطبي في مدينة خانيونس، بعد مجزرة المواصي، وسط تعطل أنظمة التهوية بسبب نقص الكهرباء والوقود». وأوضح نائب مدير شؤون «أونروا» في غزة سكوت أندرسون، في بيان أمس بعد زيارة أجراها إلى مجمع ناصر الطبي السبت: «أثناء زيارتي إلى مجمع ناصر، شهدت بعضاً من أفظع المشاهد التي رأيتها خلال الأشهر التسعة التي قضيتها في القطاع». وفي معرض وصفه الوضع في المجمع الطبي «الذي يعمل فوق طاقته»، قال أندرسون: «استقبل المجمع أكثر من مائة حالة خطرة، والمرضى يعالجون على الأرض، من دون وجود مطهرات». وأشار إلى أن «رائحة الدم تفوح في أرجاء المجمع وسط تعطل أنظمة التهوية بسبب نقص الكهرباء والوقود». وعما شاهد هناك، قال المسؤول الأممي: «لقد رأيت أطفالاً صغاراً مبتوري الأطراف، وآخرين مشلولين وغير قادرين على تلقي العلاج». وأردف: «العوائق التي تعترض العمليات الإنسانية تمنعنا من دعم سكان القطاع في أي مكان قريب من الموقع اللازم».

دفع لطريق مسدود

قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إن «إسرائيل وبنيامين نتنياهو يرتكبان مجازر جديدة كلما ظهرت بوادر أجواء بناءة للتوصل إلى اتفاق لوقف الحرب». وأضاف خلال مؤتمر صحافي مع نظيره السعودي فيصل بن فرحان في إسطنبول أمس، أن «حماس ردت بإيجاب على المقترحات الأخيرة لكن إسرائيل تدفع الأوضاع إلى طريق مسدود». من جهته، قال بن فرحان «إننا سنواصل التنسيق مع تركيا من أجل دفع مزيد من البلدان للاعتراف بدولة فلسطين».

جولة جديدة من المفاوضات تستضيفها الدوحة هذا الأسبوع

جهاد طه: مفاوضات وقف النار تصطدم بالتعنت الإسرائيلي

اقارب فلسطينيين استشهدوا بالقصف على مدرسة في النصيرات امس (اشرف عمرة/الاناضول)

إدانة للمجازر

دانت منظمة التعاون الإسلامي بشدة المجازر التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في المواصي ومخيم الشاطئ في قطاع غزة. واعتبرت المنظمة، في بيان لها أمس، ذلك امتداداً لجريمة الإبادة الجماعية التي لا يزال يرتكبها الاحتلال ضد الفلسطينيين، في تحد صارخ لقرارات الأمم المتحدة وأوامر محكمة العدل الدولية بهذا الخصوص. وجددت المنظمة دعوتها المجتمع الدولي، وخصوصاً مجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته لوضع حد للعدوان الإسرائيلي.

للحديث تتمة...

المقاومة بين الصديق والعدو

وليد التليلي

لا تأتي الطعنات الموجعة إلا من الأهل. لم يعودوا أهلاً في الواقع، بعض الأعداء أرحم، لأنهم على الأقل أوضح، خطابهم لا ينافق ولا يجامل، يصوّب نحوك السلاح مباشرة يريد إصابتك نهائياً، ولذلك، فأنت تعرف وتدرك وترى بأم عينك أنه يستهدفك، وهذا يعطيك فرصة لتفادي الضربة والاستعداد لها، وتوجيه سلاحك نحوه أيضاً.

منذ أشهر، وبعض الجهات العربية تروّج معاداة المقاومة في وسائل التواصل الاجتماعي، وكأنها تدعو الحاضنة الشعبية إلى الانقلاب على المقاومة، تختار أصواتاً متعبة يتفهم أي إنسان غضبها ونفاد صبرها من هذه المجازر التي لا تنتهي، وتروّج لها بكل قوة في مختلف الوسائط، وهو دور قذر لا يقل سقوطاً وخسّة عما يفعله العدو تماماً. فعِوض الدعم والإسناد، أو حتى اللامبالاة على الأقل، تأتي الضربات الموجعة من الأصدقاء والأشقاء. وكأن هذا لم يكفِ، اتهمت الرئاسة الفلسطينية، في بيان لها السبت، حركة حماس بأنها «شريك في تحمّل المسؤولية» عما يلحق بالشعب الفلسطيني من مآس ونكبات على يد قوات الاحتلال. واتهمت الرئاسة، في بيانها، «حماس» بـ«تقديم الذرائع المجانية لدولة الاحتلال، ما يجعلها شريكاً في تحمّل المسؤولية القانونية والأخلاقية والسياسية عن استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة بكل ما تتسبّب به من معاناة ودمار وقتل لشعبنا».

لا ينتظر المرء عكس هذا في الحقيقة من السلطة، أما أن يأتي الآن، في هذا التوقيت الحساس الذي تفاوض فيه المقاومة عدوها لإنهاء المأساة، فهذه ضربة لا تفسير لها، لا سياسياً ولا أخلاقياً بالخصوص. كان يمكن على الأقل أن تواصل ما كانت عليه منذ أشهر، أي أن تلوذ بالصمت وتتفرج، وتترك هذه الفرصة التاريخية تتحقق، أن تنتصر فكرة المقاومة وأن يتكبّد العدو أخيراً بعض الجراح وشيئاً من الهزيمة، وأن يفهم أن لا أمل له في عيش هادئ إلا بمنح الحقوق، أو بعضها، لأصحابها، وهذا خيره للجميع الفلسطيني. ماذا ستخسر السلطة في هذه الحالة؟ ماذا سيخسر أولئك الذين لا هم لهم إلا الإساءة لـ«حماس»؟ هل تزعجهم فكرة المقاومة إلى هذا الحد؟

أنظروا كيف خرج كل الأميركيين، رغم كل عداواتهم وكل صراعاتهم على السلطة، يتضامنون مع الرئيس السابق دونالد ترامب بعد تعرضه لإطلاق النار ليلة السبت. كل الخصومات ممكنة ومتاحة، ولكن المشترك الأميركي لا يمكن المساس به، لأنه أصل الدولة وأساسها ومستقبلها. تعالوا نؤسس وطناً أولاً ثم نتخاصم عليه بعد ذلك.

متابعة

4 جرحى إسرائيليين في دعس قرب تل أبيب

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

عمّ الإضراب غالبية محافظات شمال الضفة الغربية المحتلة، أمس الأحد، حداداً على أرواح شهداء قطاع غزة، واحتجاجاً على مجازر الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما التي نفّذها في خانيونس أول من أمس السبت، وراح ضحيتها أكثر من 90 شهيداً وعشرات الجرحى. في المقابل، أصيب أربعة إسرائيليين، أمس، قرب الرملة جنوبي تل أبيب، بعملية دعس نفّذها محمد شهاب (27 عاماً) الذي يحمل بطاقة هوية إسرائيلية. ونعت حركة حماس الشهيد «من سكان كفر عقب، شمالي القدس المحتلة»، معتبرة في بيان أمس، العملية «البطولية المركّبة في مدينة الرملة المحتلة، رداً طبيعياً على حرب الإبادة الوحشية، والمجازر البشعة التي تُرتكَب ضد أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، وحملات الترويع والقمع والإرهاب في الضفة والقدس المحتلّتَين». ودعت «إلى المضي في طريق الانتصار لشعبنا ولدمائنا، وتلبية نداء الأرض والمقدسات، ومواصلة ملاحقة هذا العدو الفاشي ومستوطنيه المجرمين، حتى كسر العدوان».

واقتحمت قوات الاحتلال، عصر أمس، بلدة الرام شمال القدس، ودهمت منزل عائلة شهاب، إذ ذكرت مصادر محلية أن الاحتلال احتجز والدي الشهيد، وحقق معهما، فيما منعت الطواقم الصحافية من الوصول إلى محيط المنزل. ونقلت وسائل إعلام الاحتلال عن الشرطة الإسرائيلية، أن العملية كانت مزدوجة تخللها دعس ثم إطلاق نار. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية، أمس، أن سيارة مسرعة دعست أربعة إسرائيليين في محطة الحافلات عند مفرق نير تسفي في مدينة تسرفين قرب تل أبيب، مشيرة إلى أنه «جرى تحييد المهاجم». ونقلت عن «نجمة داود الحمراء» (الإسعاف الإسرائيلي) أن المصابين الأربعة نُقلوا إلى المستشفى، وأن إصابة اثنين منهم خطيرة، وواحدة متوسطة، والأخرى طفيفة. من جهتها قالت القناة 12 الإسرائيلية إن مروحية تابعة للشرطة الإسرائيلية حلقت «في مكان الهجوم عند مفترق نير تسفي بحثاً عن متعاونين»، مضيفة نقلاً عن شرطة الاحتلال، أن منفذ العملية يدعى محمد شهاب، من كفر عقب، ويحمل بطاقة هوية إسرائيلية. كذلك قال قائد شرطة الاحتلال كوبي شبتاي لدى تفقده موقع العملية، إن «التحذيرات من هجمات تزايدت بعد حادثة الأمس في غزة (مجزرة المواصي)، وقد رفعنا درجة التأهب»، مضيفاً وفق صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن المنفّذ «لم يتلق أي مساعدة، وليس لديه ماض أمني معروف». وفي الأثناء نقل موقع والا الإسرائيلي عن شبتاي قوله، إن «القوة التي حيدت المخرب هي من شرطة حرس الحدود، وجرى نشرها في المنطقة عقب التحذيرات التي تلقيناها بسبب اغتيال محمد الضيف (القائد العام لكتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس الذي قالت الحركة إنه بخير)». وأول من أمس، ادعت وسائل إعلام إسرائيلية أن الطيران الحربي التابع للاحتلال حاول اغتيال محمد الضيف، ورافع سلامة قائد لواء خانيونس، في مجزرة المواصي جنوبي قطاع غزة، بينما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في مؤتمر صحافي مساء السبت، إنه لا يوجد تأكيد على اغتيال الضيف. في المقابل نقلت «فرانس برس» عن قيادي كبير في «حماس» لم تسمّه، قوله إن الضيف «بخير».

في موازاة ذلك، أفاد مدير نادي الأسير الفلسطيني في طولكرم، إبراهيم نمر، لـ«العربي الجديد»، بأن الإضراب الشامل احتجاجاً على مجزرة المواصي، عمّ طولكرم، حيث أغلقت المحال التجارية أبوابها، والتزمت المؤسسات بالإضراب، استجابة لدعوة من حركة فتح والقوى الوطنية والإسلامية. كما أفادت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» بأن مدينة جنين ومخيمها شهدا إضراباً تجارياً، حيث أغلق التجار محالهم بشكل عفوي، وسط نفي وجود دعوة رسمية للإضراب. وفي قلقيلية، أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن الإضراب الشامل عمّ المحافظة، وكذلك في طوباس، وكذلك قال أمين سر حركة فتح في المحافظة، محمود صوافطة، الذي تحدّث لـ«العربي الجديد»، مضيفاً أن الإضراب جاء بدعوة من لجنة التنسيق الفصائلي. وفي نابلس التزمت القوى الوطنية والإسلامية بالحداد على أرواح الشهداء من دون الدعوة للإضراب الشامل، فيما أكد أمين سر لجنة التنسيق الفصائلي في محافظة بيت لحم، محمد الجعفري، لـ«العربي الجديد»، أن المحافظة شهدت إضراباً شاملاً.

في غضون ذلك ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 9655 مواطناً من الضفة بما فيها القدس، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأشار البيان إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت خلال اليومين الماضيين 30 مواطناً على الأقل من الضفة، وتوزعت الاعتقالات على محافظات رام الله، والخليل، وقلقيلية، وطولكرم، وجنين، وأريحا، والقدس.

إلى ذلك، أفاد الصحافي عادل أبو نعمة، لـ«العربي الجديد»، بأن قوات الاحتلال اقتحمت قرية الديوك التحتا، غرب مدينة أريحا، وهدمت منزلين. كما اقتحم مستوطنون برفقة أغنامهم، أمس، تجمع عرب المليحات بطريق المعرجات، شمال غرب أريحا، وأطلقوا مواشيهم ودهموا حظائر مواشي الفلسطينيين في المنطقة، بحسب ما ذكره لـ«العربي الجديد»، المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو حسن مليحات. في المقابل، هدم مستوطنون، أمس، ثلاثة بيوت متنقلة، في منطقة الركيز بمسافر يطا، جنوب الخليل، بهدف توسيع مستوطنة أفيغال.

قائد شرطة الاحتلال: منفّذ العملية ليس لديه ماض أمني معروف

خطة قطرية تركية لإنعاش غزة بعد الحرب

كشف السفير التركي في قطر محمد مصطفى كوكصو، في مؤتمر صحافي عقده بالسفارة التركية بالدوحة، أمس الأحد، بمناسبة الذكرى الثامنة للمحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا عام 2016، أن قطر وتركيا تتعاونان بتبني «خطة الإنعاش المبكر» في قطاع غزة بعد الحرب، وذلك بعد التجربة التركية في الاستجابة للأزمة الإنسانية في أعقاب الزلزال الذي ضرب تركيا في فبراير/ شباط 2023. وقال كوكصو إن الزيارة الرسمية التي قام بها وفد تركي برئاسة نائب وزير الخارجية ياسين أكرم سريم، الأسبوع الماضي، إلى الدوحة كانت لمناقشة التعاون في مجال المساعدات الإنسانية في غزة ودول أخرى. وأضاف أن بلاده تعمل على تحقيق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وتدفق المساعدات الإنسانية للقطاع، وأنها تؤمن إيماناً راسخاً بأن الحل الدائم للحرب في غزة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار والدبلوماسية. وقال: «نتابع عن كثب جهود دولة قطر للتوصل إلى وقف إطلاق النار والحفاظ على تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة ونقدر جهود الوساطة الناجحة التي تبذلها، بقيادة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والجهود المبذولة لتأمين وقف إطلاق النار، وتوفير مساعدات مالية وإنسانية كبيرة لمن هم في أمس الحاجة إليها في غزة». وتشاركت قطر وتركيا في شهر مايو/أيار الماضي في إرسال سفينة محملة بـ1908 أطنان من المساعدات للفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة، وساهم صندوق قطر للتنمية بـ1358 طناً، وإدارة الكوارث والطوارئ في تركيا بـ550 طناً من حمولة السفينة.

(العربي الجديد)

رئيس الأركان العامة التركي في طرابلس

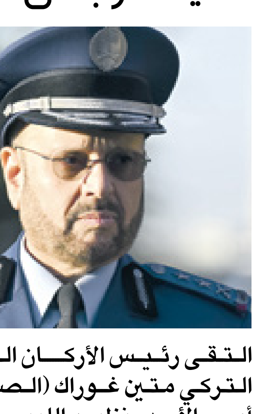

التقى رئيس الأركان العامة التركي متين غوراك (الصورة)، أمس الأحد، نظيره الليبي التابع لحكومة الوحدة الوطنية الليبية، محمد الحداد، في العاصمة الليبية طرابلس، قبل زيارة إلى السفارة التركية في طرابلس، حيث التقى السفير التركي غوفن بيغيتش. من جهتها ذكرت وكالة الأنباء الليبية، أن غوراك نقل لرئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، خلال لقائه أمس، رسالة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مؤكداً فيها عمق العلاقات الثنائية بين البلدين. وأوضح مكتب المنفي، أن اللقاء تناول مناقشة أهم الأمور والمواضيع ذات الاهتمام المشترك، لا سيما المتعلقة بالجوانب العسكرية.

(العربي الجديد، الأناضول)

الأزهر يدعو لمواجهة الإرهاب الصهيوني

دانت مؤسسة الأزهر في مصر، في بيان أمس الأحد، «المجزرة الإرهابية التي ارتكبها الصهاينة المجرمون، ممثلة في استهداف النازحين الأبرياء في منطقة المواصي بمدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة، بالرغم من إعلانها منطقة آمنة من قبل الاحتلال». وقال البيان إن ما حدث «يعكس خسة ونذالة الاحتلال»، داعياً إلى «ضرورة حشد الجهود الدولية في مواجهة الإرهاب الصهيوني». وطالب العالم بـ«التوحد والوقوف في وجه المجازر والمحارق التي يقترفها الكيان المحتل في حق الفلسطينيين الأبرياء في غزة»، معتبراً أن العالم كله مطالب بـ«التوحد لوقف هذا الوحش الإرهابي الكاسر، المتعطش إلى مزيد من دماء الأبرياء والأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة».

(العربي الجديد)

إضاءة

غضب من موقف السلطة الفلسطينية

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

أثار موقف الرئاسة الفلسطينية من مجزرة المواصي في خانيونس التي ارتكبها الاحتلال أول من أمس السبت، واستشهد فيها نحو 90 فلسطينياً، غالبيتهم من النازحين ومن بينهم أطفال ونساء، وما تبعها من إعلانات إسرائيلية عن استهداف قائد كتائب القسام، محمد الضيف وقائد لواء الكتائب في خانيونس، رافع سلامة، ردود فعل غاضبة فلسطينياً، واعتبر كثيرون أنّ موقف الرئاسة تبرير للمجزرة وإدانة للضحية.

ورغم إدانتها للمجزرة وتحميلها إسرائيل والولايات المتحدة المسؤولية عنها، إلا أن الرئاسة الفلسطينية اتهمت في بيان رسمي حركة حماس بـ«تقديم الذرائع المجانية لدولة الاحتلال، ما يجعلها شريكاً في تحمّل المسؤولية القانونية والأخلاقية والسياسية عن استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة بكل ما تتسبب به من معاناة ودمار وقتل لشعبنا». ودعت الرئاسة الفلسطينية، في البيان الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية، حركة حماس إلى «تغليب المصالح الوطنية العليا ونزع الذرائع من يد الاحتلال بغية وقف هذه المذبحة المفتوحة بحق الشعب الفلسطيني».

وقبل بيان رئاسة السلطة بوقت قليل، كان القيادي في حركة فتح منير الجاغوب يتحدث لقناة تلفزيونية بطريقة توحي بتبرير «المجزرة»، واتهم فيها قيادات المقاومة و«حماس» بالاختباء بين المدنيين، في موقف غير مفهوم، ولم يكن مستوعباً. واتصلت «العربي الجديد» بالجاغوب لسؤاله عن الأسباب التي دعت إلى إصدار هذه المواقف وموقفه في المقابلة التلفزيونية، لكنه لم يرد. وقبل ذلك، أثار غياب الموقف القوي والفعال للسلطة الفلسطينية مما يجري في حرب الإبادة في غزة غضباً بين الفلسطينيين، واعتبر فلسطينيون كُثر أنّ موقف السلطة تراجع بشكل ملحوظ ولم يكن مفهوماً غيابها عن الإدانة والتحرك القويين لما ظهر من حرب إبادة منذ اليوم الأول للعدوان ضد قطاع غزة.

ودانت الفصائل الفلسطينية موقف السلطة «غير المفهوم» والمبرر للاحتلال، واعتبرت أنها مسيئة إلى الشعب الفلسطيني وتضحياته. وقال المتحدث باسم «حماس» جهاد طه، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن موقف السلطة «مخزٍ» من مجزرة المواصي لأنه يجب أن يتماهى موقفها مع الموقف الوطني الفلسطيني والحفاظ على حالة الوحدة في مواجهة حرب الإبادة، واضعاً علامات استفهام حول توقيت موقف السلطة، وخصوصاً في ظل «شلال الدم المتدفق في غزة». وأضاف طه أنّ الأجدر بالسلطة «أن يكون موقفها أكثر التقاءً مع الموقف الوطني، وأن يحافظ على حالة الوحدة الوطنية، وأن يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالإدانة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، لا أن تُلام الضحية». وأشار طه إلى أنّ «حماس» لا تزال مُصرّة على تمتين الجبهة الداخلية، ولديها انفتاح تام على الوحدة، وهي قدّمت موقفاً في بكين الشهر الماضي في لقاء ثنائي وصفه بالمثمر للتوافق على إدارة الحالة الوطنية ما بعد العدوان وتشكيل حكومة وحدة أو كفاءات، قائلاً إن السلطة تهربت من لقاء ثان يجمع الكل الوطني في بكين في 23 الشهر الماضي و«هذا دليل على أنها لا تريد أن يكون هناك تماسك للجبهة الداخلية الفلسطينية».

من جهته، استنكر المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي محمد الحاج موسى، في حديث مع «العربي الجديد»، تصريحات ومواقف السلطة، وقال إنها «تتساوق مع المبررات التي ساقها العدو الصهيوني لتبرير مجزرة المواصي في خانيونس». وأشار إلى أنّ «الادعاء بأن المقاومة تحتمي بالمدنيين هو عين ما تروّج له الدعاية الصهيونية من ادعاءات كاذبة لتبرير جرائمها»، موضحاً أن العدو لم يقدّم دليلاً واحداً على ادعاءاته، لكن من المخجل أن يتبنّاها طرف فلسطيني ويروّج لها وكأنها حقائق. وشدد الحاج موسى على أنّ «ما ارتكبه العدو جريمة حرب موصوفة، وادعاءاته بوجود أحد قادة المقاومة لا تعطيه أي شرعية أخلاقية ولا قانونية، بل يؤكد أنه استهدف المدنيين وارتكب جريمته عن سبق إصرار وتصميم ونية مبيّتة». وذكر كذلك أنّ «البيان الرئاسي الذي صدر عن السلطة الفلسطينية حول مجزرة المواصي وما سمعناه في وسائل الإعلام من تصريحات على لسان أكثر من مسؤول، يثير الشكوك حول محاولات استدراج الشارع الفلسطيني إلى معارك داخلية لا يستفيد منها إلا العدو وحده، ولا سيما في الوقت الذي يدين فيه العالم أجمع الجرائم وحرب الإبادة التي يرتكبها العدو بحق شعبنا»، داعياً إلى انخراط الجميع في معركة الدفاع عن الشعب الفلسطيني، والسلطة إلى الخروج من وهم الرهانات الفاشلة.

وفي السياق، رفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بيان الرئاسة الفلسطينية، معتبرة أنه شكل صدمة للشعب الفلسطيني ومحاولة لنسف الجولة المقبلة من حوار بكين بين السلطة و«حماس» قبل انعقادها. وقالت في بيان «إن تحميل المقاومة أو أحد فصائلها، جزءاً من المسؤولية عن المجزرة المروعة في المواصي لا يخدم وحدتنا الميدانية ولا صمود شعبنا ولا ثباته، فضلاً عن أنه يوفر الذريعة للعدو الإسرائيلي لارتكاب المزيد من المجازر».

في منطقة المواصي التي استهدفها الاحتلال (بشار طالب/فرانس برس)

الحدث

الانفتاح التركي على دمشق يهدد ما تبقى من الائتلاف... وتحضير لجسم سياسي بديل

غضب الشمال السوري يتصاعد

الغضب في الشمال السوري من الانفتاح التركي على نظام بشار الأسد طاول أيضاً الائتلاف الوطني المعارض المحسوب على أنقرة، وبعد إغلاق مقار الائتلاف والحكومة المؤقتة في مدينة اعزاز، التي يتواصل فيها اعتصام «الكرامة»، بدأ الحديث عن العمل على تشكيل مجلس وطني يمثل كل الأطياف في الشمال

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

تعتزم فعاليات معارضة في الشمال السوري تشكيل جسم سياسي جديد ليكون بديلاً عن الائتلاف الوطني المعارض، في خطوة تأتي كرفض للانفتاح التركي على التطبيع مع نظام بشار الأسد، وهو تقارب يرفضه جلّ سكان هذا الشمال الذي تحوّل منذ سنوات إلى منطقة نفوذ لأنقرة بلا منازع.

ويتواصل اعتصام «الكرامة» في مدينة أعزاز، أبرز معاقل المعارضة السورية في شمال البلاد، أيام الأحد والأربعاء والجمعة، رفضاً لمسار تطبيع العلاقات التركية مع النظام السوري، والتأكيد على «ثوابت الثورة السورية»، في خطوة تستبق أي ضغوط تركية محتملة لفرض تسوية مع النظام. وأغلق متظاهرون في أعزاز قبل أيام مقرّي الائتلاف الوطني والحكومة السورية المؤقتة التابعة له، تعبيراً عن رفضهم مواقف المعارضة التي وصفوها بـ«الخجولة» حيال مسار التطبيع التركي مع النظام السوري. وأعلنوا، في بيان «سحب الشرعية من الائتلاف الوطني السوري»، مطالبين بـ«تشكيل جسم سياسي جديد يمثل تطلعات الشعب السوري المتمثلة في إسقاط النظام وتحقيق الحرية والعدالة للسوريين وفق قرارات الأمم المتحدة».

وكشف رشيد زعموط، وهو مدير اعتصام «الكرامة»، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه شُكلت «لجنة تحضيرية لوضع آليات ومعايير لتشكيل مجلس قيادة الثورة، وآليات الانتخاب والترشيح». وأضاف: وُضعت مدة زمنية لإنجاز هذه المهمة خلال ثلاثة أشهر من الآن. وتابع: هذا المجلس لن يكون خاصاً بالشمال السوري، بل يشمل البلاد كلها، وسيكون هناك مرشحون لغالبية مكونات الشعب السوري التي شاركت في الثورة. وأكد زعموط أن الباب «مفتوح للأكراد والتركمان ليكونوا في هذا المجلس»، مشيراً إلى أن هناك تنسيقاً مع الحراك الثوري في السويداء، مضيفاً: ستكون هناك دائرة انتخابية وسيتم الاتفاق على التفاصيل لاحقاً. وبيّن أن اللجنة التحضيرية «كلها من شخصيات أكاديمية لا يحق لها الترشح»، مضيفاً: ستتم دعوة كل النقابات والقضاة للإشراف على سير الانتخابات. ستكون المراقبة على نطاق واسع لضمان النزاهة الكاملة. كما اعتبر أن الشمال السوري بكل فعالياته سحب الاعتراف بالائتلاف، مضيفاً: سنوجّه خطاباً للأمم المتحدة وجميع دول العالم نشرح فيه أن الائتلاف الوطني لا يمثل الشعب السوري ونطالبهم بعدم التعامل معه.

ويعدّ الشمال السوري منطقة نفوذ تركية، لذا من المتوقع أن تضغط أنقرة على فصائل المعارضة السورية للقبول بأي تفاهمات يمكن أن تصل إليها مع النظام السوري، في حال نجاح الوساطة الروسية للتقريب بين الحكومة التركية والنظام. ويكاد يُجمع سكان الشمال السوري على رفض أي تسوية أو مصالحة مع النظام السوري تحت أي ذريعة كانت، ما يعني مقاومة أي ضغوط تركية مستقبلية يمكن أن تمارس. ويشعر سكان الشمال السوري بأن تقارب أنقرة مع النظام سيكون على حساب مطالبهم في تطبيق القرار الدولي 2254 الذي يدعو إلى انتقال سياسي في البلاد تعقبه كتابة دستور وتنظيم انتخابات. وحاولت أنقرة تقديم تطمينات للشارع السوري المعارض قبل أيام، حين اجتمع مسؤولون أمنيون وعسكريون أتراك مع وجهاء وعسكريين وأكاديميين وصحافيين سوريين في ريف حلب الشمالي، طالبوا الجانب التركي بـ«انتخاب قيادة ذات صلاحيات كاملة، يعود لها قرار الحرب والسلم» في الشمال. ويبدو أن التطمينات التركية بأن التقارب مع النظام لن يكون على حساب المعارضة، لم تكن كافية لتبديد مخاوف ملايين السوريين من صفقة برعاية روسية بين أنقرة ودمشق، تمهّد الطريق أمام عودة قوات النظام إلى الشمال السوري، وإجبار فصائل المعارضة على إجراء تسويات، على غرار تسوية الجنوب والوسط السوري التي أثبتت الوقائع عدم جديتها وجدواها، فالنظام اتخذ منها باباً للقيام بعمليات انتقامية واسعة بحق معارضيه.

> رشيد زعموط: شُكلت لجنة لوضع آليات مجلس قيادة الثورة

> شكك ياسين جمّول في إمكانية تشكيل جسم بديل عن الائتلاف

وأوضح الناشط السياسي المقيم في الشمال السوري معتز ناصر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن المعتصمين والمتظاهرين في ريف حلب الشمالي «بصدد الانتقال من العشوائية، وردود الفعل العاطفية، إلى التنظيم والعمل المخطط». وقال: «كل النخب الوطنية تدعم تحركات المتظاهرين، والتي إن نجحت سترفع من كفاءة وفعالية الحراك الثوري». وتابع: يعيش الشمال السوري حالة من التجاذبات، ما بين قوى وطنية داخلية التوجه، تحاول انتزاع القرار الوطني، وتحريره من المؤثرات الخارجية، وقوى وظيفية للخارج، تحاول إبقاء حالة الارتهان الوظيفي، والتبعية. ورأى أن «الحل يكون بتشكيل مجلس وطني يمثل كل الأطياف الثورية الوطنية في الشمال، وينبثق عن هذا المجلس حكومة محلية تسيّر أعمال الشمال، وتكون مسؤولة أمام هذا المجلس».

لكن الباحث السياسي ياسين جمّول شكك، في حديث مع «العربي الجديد»، في قدرة الحراك الشعبي في الشمال السوري على تشكيل جسم سياسي ربما يكون بديلاً عن الائتلاف الوطني المعارض، رغم أن هذا الحراك «أخذ في الازدياد والتطوّر في الحركة والمطالب»، معرباً عن اعتقاده بأن «عقبات كثيرة ما زالت أمامه، ولن يكون سهلاً عليه تجاوزها كما يبدو». وتابع: «الحراك لم يأخذ حتى الآن طابعاً عاماً موحداً بمطالبه ورؤيته على مستوى خريطة المحرّر (الشمال الخارج عن سيطرة النظام)، رغم صغرها». وأوضح أن «الحراك في مدينة أعزاز بلغ إغلاق مقرات الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة، والمناداة بمنع أعضائه من دخول المناطق المحررة، في حين يستمر بشكل أضعف وبمطالب أقل في مدينة عفرين، ولا يكاد يظهر في مدينة الباب، ويختفي عن جرابلس والراعي». وتساءل جمول، وهو المقيم في الشمال السوري: كيف لحراك كهذا أن يُسقط الشرعية عن الائتلاف الوطني ويشكّل جسماً سياسياً جديداً؟ واستبعد جمول نجاح الحراك الشعبي في الشمال «في ضوء المعطيات الداخلية والخارجية»، في تشكيل جسم يُزيح الائتلاف الوطني بمؤسساته عن قيادة المشهد السوري المعارض، مشيراً إلى أهمية استمرار هذا الحراك لـ«الضغط على متصدّر المشهد من المعارضة في الائتلاف الوطني والحكومة لضمان سقف أعلى في أي ترتيب يُعدّ للمنطقة». وكان الائتلاف الوطني دعا، في بيان السبت الماضي عقب إغلاق مقره في أعزاز، «الشعب السوري الحر إلى التحلي بالحكمة وعدم الانجرار وراء الإشاعات والأخبار المزيفة التي يسعى نظام الأسد إلى نشرها من أجل تفريق أبناء الشعب الواحد».

تظاهرة ضد التقارب التركي مع دمشق، الباب، يوليو 2024 (فرانس برس)

«داعش» يهاجم في البادية

هاجم عناصر من تنظيم داعش، بحسب وسائل إعلام مقربة من النظام السوري أمس الأحد، قافلة صهاريج نفط قرب منطقة وادي عبيد في بادية حمص «ما أدى إلى احتراق صهريجين ومقتل السائقين». وقال مصدر عسكري في قوات النظام لوكالة نورث برس المحلية إن عناصر من التنظيم سيطروا لمدة ساعة على مقر لقوات النظام بريف حمص الشرقي، موضحاً أنهم «أخذوا الأسلحة والذخائر، واختطفوا ثمانية عناصر، قبل أن يتوجهوا نحو عمق بادية تدمر».

تقرير

هجمات «داعش» في العراق... إثبات وجود أم خلل أمني؟

عاد تنظيم داعش لتصعيد هجماته في العراق، وهو ما تضعه قيادات عسكرية في سياق محاولة التنظيم فك الحصار المفروض على خلاياه

بغداد ـ **محمد عماد**

شهدت محافظتا ديالى وكركوك في شرق العراق وشماله هجمات نوعية نفّذها تنظيم داعش، يومي السبت والأحد الماضيين. وأوقعت هجمات «داعش» في العراق قتلى وجرحى في صفوف القوات الأمنية، وهو ما استدعى إجراء وزير الدفاع، ثابت العباسي، ووزير الداخلية، عبد الأمير الشمري، زيارات ميدانية للمحافظتين، والوقوف على الوضع الأمني فيهما، وإصدار أوامر بعمليات عسكرية جديدة. الهجوم الأعنف في ديالى، أمس الأول السبت، أدى إلى مقتل ضابط برتبة عميد في الشرطة الاتحادية، إضافة إلى خمسة عناصر أمن، وجرح آخرين، وفق مصادر أمنية لـ«العربي الجديد». وشهدت محافظة كركوك اشتباكات بين قوة من مديرية الأمن، في بلدة قره هنجير مع عدد من عناصر تنظيم داعش، أسفرت عن مقتل عنصر أمن واحد على الأقل وجرح آخرين، كما قتل أحد عناصر التنظيم بالهجوم.

جنود عراقيون في ديالى، 10 مارس 2024 (يونس البياتي/فرانس برس)

وقال المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة، اللواء تحسين الخفاجي، لـ«العربي الجديد»، إن «حصول الهجمات الجديدة، لا يعني خروج الوضع عن السيطرة، بل إن الوضع مسيطر عليه وهناك عمليات نوعية للقوات العراقية ضد خلايا تنظيم داعش الإرهابي في كل المدن العراقية». وأضاف الخفاجي أن «القوات الأمنية خلال عملية الدهم والتفتيش في بساتين العيط بمنطقة خان بني سعد في ديالى، كشفت عن وكر كبير وخطير لتنظيم داعش الإرهابي، وعملية المداهمة جرت وفق معلومات استخباراتية دقيقة، وهناك تطور كبير في العمل الأمني والاستخباراتي لملاحقة خلايا التنظيم الإرهابي». وأكد أن «استمرار عمليات الضغط العسكرية النوعية ضد ما تبقى من خلايا لتنظيم داعش الإرهابي، يجعله يحاول شنّ بعض الهجمات على القوات الأمنية لفك الضغط والحصار عليه، لكن نحن مستمرون بتلك العمليات. وداعش فقد كل قواته العسكرية، والخروقات التي تحصل لا تؤثر في الاستقرار وضبط الأمن، والوضع مسيطر عليه بشكل كامل، ومصير ما تبقى من عناصر داعش سيكون القتل أو الاعتقال».

من جهته، قال رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كريم عليوي، لـ«العربي الجديد»، إن «ما حصل من هجمات «داعش» في العراق في ديالى وكذلك كركوك، يجب ألا يمر مرور الكرام، بل يجب أن يكون هناك تشديد أمني وعسكري في تلك المناطق للقضاء على خلايا التنظيم ومنع تكرار خروقات كهذه». وبيّن عليوي أن «عودة هجمات «داعش» في العراق بهذا التوقيت تثير علامات الاستغراب والاستفهام، خصوصاً في ظل السعي الحكومي لإنهاء وجود التحالف الدولي وإخراج القوات الأميركية، الذي ما زال يتحجج بوجود خطر داعش في العراق، رغم السيطرة الأمنية الكاملة للقوات العراقية على كامل الأراضي العراقية». وأضاف أن «تحريك خلايا داعش لشن هجمات للتأثير بسير مفاوضات بغداد وواشنطن أمر غير مستغرب، خصوصاً أن الولايات المتحدة مستعدة لفعل أي شيء وكل شيء من أجل استمرار بقاء قواتها لفترة أطول في العراق، ولهذا يجب الحذر وتشديد كامل الإجراءات لمنع تكرار أي خروقات لخلايا تنظيم داعش الإرهابي، مع استمرار العمليات العسكرية البرية والجوية ضد تلك الخلايا». واعتبر أن «تنظيم داعش الإرهابي فقد كل قواه العسكرية، وهو لا يستطيع السيطرة على شبر واحد من الأراضي العراقية، ولهذا هو يلجأ بين حين وآخر إلى عمليات كهذه من أجل إرسال رسائل بأنه ما زال موجوداً في العراق».

> تحسين الخفاجي: يحاول التنظيم فك الحصار المفروض عليه

في المقابل، قال الخبير في الشأن الأمني أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «ما حصل من خرق أمني في ديالى وكركوك يؤكد وجود خلل أمني في الخطط العسكرية لمسك تلك الأراضي، وإلا فكيف تستطيع تلك العناصر التحرك في مناطق كهذه، هي ممسوكة أمنياً، وشُنت فيها سابقاً عمليات أمنية خلال الفترة الماضية؟». وبيّن الشريفي أن «خروقات أمنية كهذه يجب أن يكون فيها اتخاذ مواقف أمنية وعسكرية بقضية إعادة الخطط، وكذلك إجراء تغييرات في مواقع القيادات العسكرية في المناطق التي تحصل فيها هجمات إرهابية، كذلك التشديد على القطعات العسكرية الماسكة للأرض بعدم التراخي، الذي يستغله الدواعش بشكل كبير في شن الهجمات». وأضاف أن «دلالات عودة هجمات «داعش» في العراق تؤكد وجود خلل في قضية مسك الأراضي، وكذلك في عملية ملاحقة العناصر الإرهابية وتتبع الخلايا، خصوصاً أن هجمات «داعش» في العراق دائماً ما تتكرر في مناطق توجد فيها القوات العراقية ويكون فيها عمليات أمنية سابقة، وهذا ما يؤكد وجود خلل يجب معالجته بأسرع وقت لمنع تكرار هجمات «داعش» في العراق أو تطور تلك الهجمات بشكل أخطر وأكبر، في حال استمرار هذا الخلل».

رصد

تبون في الجزائر العاصمة، نوفمبر 2023 (Getty)

الجزائر: تبون «يعسكر» الوظائف والإدارات الاستراتيجية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

أصدر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أمس الأحد، مرسوماً رئاسياً يسمح بعسكرة بعض المناصب والوظائف المدنية، محدداً فيه شروط وكيفية إحالة العسكريين، العاملين والمتعاقدين، بطريقة الانتداب لدى الإدارات المدنية العامة. ونص المرسوم الجديد على أنه «يتم انتداب الضباط العمداء والضباط السامين لشغل بعض الوظائف العليا في الدولة ضمن القطاعات الاستراتيجية والحساسة من حيث السيادة والمصالح الحيوية للبلاد». وأوجد المرسوم صيغة قانونية لانتداب عسكريين لشغل المناصب في إدارة مدنية عامة، بناء على طلب يوجه من قبل السلطة المسؤولة عن الإدارة المدنية المعنية إلى وزارة الدفاع الوطني، يوضح طبيعة ومستوى حساسية المنصب المعني وتصنيفه وشروط المؤهلات الخاصة بالمجالين العسكري والأمني لتوليه. ويُنتدب العسكريون في منصب عمل يتوافق مع رتبتهم، على أن يتبعوا مباشرة لوزارة الدفاع الوطني التي تستمر في تسيير مسارهم المهني، كما يبقون خاضعين لمجموع الواجبات القانونية الأساسية التي تحكم حالة العسكري، ويتقاضون رواتبهم وفقاً لنظام وزارة الدفاع.

واستُثنيت الهيئات التي تتبع رئاسة الجمهورية من المرسوم، على أن يصدر قرار خاص بالضباط الملتحقين بها. وسمح المرسوم، الذي نُشر في الجريدة الرسمية، بانتداب العسكريين في الوظائف المدنية لمدة أقصاها ثلاث سنوات، يمكن تجديدها بقرار خاص، على أن يُنهى الانتداب تلقائياً بعد انقضاء فترة الانتداب أو بمبادرة من وزير الدفاع الوطني أو من السلطة المسؤولة عن الإدارة المدنية العامة بالتنسيق مع وزير الدفاع الوطني خلال فترة الانتداب، أو بناءً على طلب المستخدم العسكري. ويُنتدب العسكريون في منصب عمل يتوافق مع رتبهم على أن تبقى تبعيتهم لوزارة الدفاع الوطني التي تستمر في تسيير مسارهم المهني، كما يبقون خاضعين للقوانين الأساسية التي تحكم حالة العسكري ويتقاضون رواتبهم وفق النظام العسكري. وسبق لتبون أن قام بتعيين مسؤولين عسكريين أو عسكريين متقاعدين لإدارة مؤسسات حيوية، كشركة الاتصالات ومطار الجزائر الدولي والجمارك.

وساد جدل واسع في الأوساط الجزائرية عقب صدور المرسوم حول دوافع التوجه نحو «عسكرة» الوظائف والمناصب الحيوية والإدارات العامة، وما إذا كان الأمر مرتبطاً بفرض مزيد من الصرامة في إدارة بعض القطاعات والإدارات، وهل سيبقى محدوداً ضمن نطاق القطاعات التي تدخل ضمن الأبعاد الشاملة للأمن القومي، أم أنه قد يتوسع لاحقاً إلى وظائف مدنية وإدارية متوسطة الأهمية. وأعرب مراقبون عن اعتقادهم أن المرسوم الرئاسي الجديد سيوفر إطاراً مبكراً لوزارة الدفاع الوطني، التي حازت في موازنة العام الحالي على خمس الموازنة العامة بـ20 مليار دولار، لتصريف وتوظيف الكوادر والإطارات العسكرية التي بدأت تتخرج من مدارس «أشبال الأمة» التي أنشأتها وزارة الدفاع عام 2008. لكن هذه الخطوة الجديدة قد تثير مخاوف جدية عند البعض من زيادة تمركز المؤسسة العسكرية أكثر في كل القطاعات والمجالات الإدارية والاقتصادية، على غرار نماذج عربية أخرى كمصر.

شرق غرب

قصف إسرائيلي على مستودعات ذخيرة في محيط دمشق

ذكرت إذاعة «شام اف أم» القريبة من النظام السوري، أمس الأحد، أن عسكرياً من جيش النظام قضى وأصيب ثلاثة آخرون، إثر «عدوان جوي شنه العدو الإسرائيلي» ليل السبت-الأحد، في محيط دمشق. ووفق وسائل إعلام موالية للنظام، فإن الدفاعات الجوية تصدّت للهجوم، واندلع حريق في بناء بكفرسوسة من دون تفاصيل أخرى. من جانبه، قال موقع صوت العاصمة المعارض إن القصف الإسرائيلي استهدف منظومة دفاع جوي ومستودعات ذخيرة لحزب الله اللبناني في جبل قاسيون المطل على دمشق.

(العربي الجديد)

انقرة: تحييد عناصر من «العمال الكردستاني»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الأحد، تحييد أربعة ممن وصفتهم بـ«الإرهابيين» من حزب العمال الكردستاني، اثنان منهم في منطقة كارة شمالي العراق، والاثنان الآخران في منطقة عملية «درع الفرات» شمالي سورية.

(الأناضول)

نجل حاكم دبي وزيراً لدفاع الإمارات

عيّن رئيس مجلس الوزراء الإماراتي، حاكم إمارة دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، أمس الأحد، نجله ولي عهد دبي، حمدان (الصورة)، وزيراً للدفاع، خلفاً له بعدما تولى الحقيبة منذ تأسيس البلاد عام 1971.

ووزير الدفاع الجديد (41 عاماً) خريج أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية في بريطانيا، وشغل عام 2006 للمرة الأولى منصباً رسمياً هو رئاسة المجلس التنفيذي لدبي، والذي يتولى وضع وتنفيذ خطط التنمية الاستراتيجية في الإمارة.

(فرانس برس)

ألمانيا: رجل يقتل امرأتين وينتحر

قتل رجل امرأتين اثنتين ثم انتحر، أمس الأحد، في هجوم على منزل في لوتلينغن، وهي قرية في ولاية بادن فورتمبيرغ الألمانية، وفقاً للشرطة المحلية، من دون مزيد من التفاصيل. وأصيبت السيدتان بجروح خطيرة في الهجوم الذي كانت صحيفة بيلد الألمانية أول من تحدث عنه، فيما قالت الشرطة إن الهجوم لم يشكل خطراً على المواطنين الآخرين.

(رويترز)

الرئيس السنغالي: سنبحث الوجود الفرنسي بهدوء

أعرب الرئيس السنغالي الجديد باسيرو فاي (الصورة)، أول من أمس السبت، والذي فاز بالانتخابات في يونيو الماضي، عن رغبته في بحث مسألة الوجود العسكري الفرنسي في بلاده «بهدوء» و«من دون قطيعة مفاجئة». كما تطرق، في مقابلة مع إعلام محلي، إلى عدة مواضيع أخرى حول الوضع في بلاده، معبراً عن رغبته في إعادة مناقشة العقود التي فاوض عليها النظام السابق بشكل سيئ، على حد قوله. ولم يكشف فاي الذي تعهّد خلال الانتخابات بالانفصال عن النظام القديم، عن موعد محتمل لإغلاق القواعد الفرنسية. وتريد فرنسا منذ 2023، تقليص وجودها في السنغال بهدف الإبقاء على نحو 100 جندي، مقارنة بـ350 حالياً.

(فرانس برس)

متابعة

حزب الله شغوف بـ«مواجهة لا حدود لها»

هدّد حزب الله الاحتلال الإسرائيلي مجدداً بحرب لا ضوابط فيها إذا واصل اعتداءاته على لبنان في حال توقفت الحرب على غزة

شنّ حزب الله مزيداً من الهجمات على مواقع قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما حذّر النائب عن كتلة «الوفاء للمقاومة» (حزب الله)، علي فياض، الاحتلال من مواصلة اعتداءاته على جنوب لبنان إذا توقف العدوان على قطاع غزة، موضحاً أنه سيجري وقتها «الانتقال من معركة الإسناد (لغزة) إلى معركة الدفاع عن النفس، التي لدينا الحق فيها باستخدام كل الوسائل المتاحة للدفاع عن أهلنا وشعبنا ومجتمعنا، وبالتالي، لا قيود ولا ضوابط ولا حدود أمام حق الدفاع عن النفس الذي ستمارسه المقاومة دفاعاً عن أهلنا ومجتمعنا ووطننا».

وأعلن «حزب الله» أمس الأحد شنّ هجوم جوي على مقر عسكري إسرائيلي، إلى جانب استهدافه تجمع جنود، قبالة الحدود الجنوبية للبنان. وأوضح، في سلسلة بيانات، أن عناصره شنّوا «هجوماً جوياً بسرب من المسيرات الانقضاضية على مقر قيادة الفرقة 91 المُستحدث في إييليت، وحققوا إصابات مؤكدة»، بالإضافة إلى «استهداف انتشار لجنود العدو الإسرائيلي في محيط موقع حدب يارين بالأسلحة الصاروخية». كما أعلن أن عناصره استهدفوا «انتشاراً لجنود العدو الإسرائيلي في محيط موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة بصاروخ بركان».

وذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام (حكومية) أن قرى القطاعين الغربي والأوسط في جنوب لبنان شهدت منذ ليل أمس الأول وحتى فجر أمس إطلاق الاحتلال قنابل مضيئة وسط تحليق للطيران الاستطلاعي. وأشارت إلى تمكّن عناصر في الدفاع المدني اللبناني من إخماد النيران التي اندلعت في منطقة حدب البستان، جراء إلقاء العدو الإسرائيلي قذائف مدفعية وفوسفورية في المكان. في المقابل، أعلن جيش الاحتلال، في بيان نشره على موقع إكس، أمس الأحد، أن طائراته أغارت «الليلة الماضية (السبت - الأحد)، على بنية تحتية تابعة لحزب الله في منطقة رامية بجنوب لبنان». وأضاف أنه «إثر الإنذارات التي جرى تفعيلها في شمال البلاد حول تسلل طائرة مسيرة معادية، نجحت منظومة الدفاع الجوي في اعتراض هدف جوي مشبوه انطلق من الأراضي اللبنانية، دون وقوع إصابات». وكانت إذاعة الجيش الإسرائيلي قد ذكرت أن صفارات الإنذار دوّت لنحو 10 دقائق متواصلة في منطقة الجليل الغربي، للاشتباه في تسلل طائرة مسيرة معادية.

في غضون ذلك، لفت النائب عن حزب الله علي فياض، خلال مجلس عاشورائي في بلدة قبريخا، جنوب لبنان، إلى أن «العدو عاد إلى نغمة التصعيد والتهديد، وأنه حتى لو وقفت الحرب في غزة، فهو لن يوقف الحرب في جنوب لبنان، علماً أن قادة حزب الله أعلنوا أنه إذا أوقف العدو نيرانه وعدوانه على غزة، فإن المقاومة بطبيعة الحال ستوقف معركة الإسناد. ولكن فيما لو مضى العدو في اعتداءاته على الجنوب اللبناني، فنحن سننتقل من معركة الإسناد إلى معركة الدفاع عن النفس، التي لدينا الحق فيها باستخدام كل الوسائل المتاحة للدفاع عن أهلنا وشعبنا ومجتمعنا، وبالتالي لا قيود ولا ضوابط ولا حدود أمام حق الدفاع عن النفس الذي ستمارسه المقاومة دفاعاً عن أهلنا ومجتمعنا ووطننا». وأشار إلى «أننا دائماً وعلى مدى كل هذه الحرب كنا نقول إننا لا نريد توسّعاً في المعركة، ونقول ذلك ليس جُبناً على الإطلاق، بل لأن المقاومة تقرأ الظروف، وتحدد المصالح، وترسم أفق المواجهة، ولكن في مطلق الأحوال، هذه المقاومة بقيادتها ومقاتليها تعيش حالة شغف وشوق إلى خوض مواجهة لا حدود لها مع العدو الإسرائيلي، وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن أننا لا نريد توسعاً، فإننا نعيش أعلى درجات التوثّب (التأهب) لخوض مواجهة كبرى مع العدو الإسرائيلي».

(العربي الجديد، الأناضول)

إطفاء حريق جراء العدوان الإسرائيلي على شبعا، 4 يوليو الحالي (رامز دلاع/الأناضول)

الغلاف

لن يكون ما بعد محاولة اغتيال دونالد ترامب كما قبلها في مسار المنافسة على الرئاسة الأميركية، خصوصاً ان مناصري المرشح الجمهوري سارعوا إلى استغلال هذا الحدث سياسياً وانتخابياً

محاولة اغتيال ترامب
نقطة تحوّل في أميركا وانتخاباتها

واشنطن ـ العربي الجديد

من مرشّح يواجه أربع قضايا جنائية مدان في بعضها، إلى المرشّح الضحية الذي نجا من محاولة اغتيال، هكذا تحوّلت صورة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، قبل انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري، اليوم الاثنين، حيث سيُسمى مرشحاً للحزب رسمياً للمرة الثالثة في السباق إلى البيت الأبيض. وطغى مشهد ترامب رافعاً قبضته، ويصيح: «قاتلوا، قاتلوا، قاتلوا»، فيما تسبل على وجهه الدماء بعدما أصيب في أذنه اليمنى برصاصة أثناء إلقائه كلمة في تجمّع انتخابي بولاية بنسلفانيا، أول من أمس السبت. وأجمعت تعليقات الديمقراطيين والجمهوريين على السواء في «الصلاة» من أجل البلاد وسلامة ترامب الذي قالت حملته إنه «على ما يرام». إلا أن الحادثة التي تضاف إلى حوادث مماثلة في تاريخ الولايات المتحدة، لم تسلم من الاستثمار السياسي، لا سيما في أوساط الجمهوريين الذين اتهم بعضهم الرئيس الأميركي جو بايدن بـ«إصدار الأوامر» لإطلاق النار، برغم إدانته الهجوم، وقبل أن تصدر بيانات رسمية بشأن التحقيقات فيه.

وبينما توالت ردات الفعل من قادة الدول الذين اعتبروا الحادث تهديداً للديمقراطية، وسط تنديد بالعنف السياسي والتحريض على الكراهية صدر بعضه من موسكو وبكين، مقابل اتهام الرئيس الأرجنتيني الشعبوي خافيير ميلي «اليسار الدولي» بالحادثة، أحيط إطلاق النار الذي أسفر عن مقتل أحد الجمهور وجرح اثنين آخرين إلى جانب مقتل المنفّذ، بعلامات استفهام، لا سيما على الصعيدين الانتخابي والأمني. وكأي حادثة تقع في إطار الجريمة السياسية، طرحت الحادثة أسئلة قد تبقى معلقة إلى حين تكشّف نتائج التحقيق الذي يقوده مكتب التحقيقات الفيدرالي، على سبيل: هل العملية فردية أم أن وراءها جهة معينة؟ وما هي الدوافع والغايات؟ وهل تطوى الجريمة بموت صاحبها؟ وإلى أي مدى ينجح توظيفها في الحملة الانتخابية للحزبين الديمقراطي والجمهوري؟ تساؤلات تترتب عليها تبعات، خصوصاً في هذا التوقيت الدقيق قبل نحو أربعة أشهر من الانتخابات، في ظل الأجواء السياسية المحتقنة.

وفي وقت يكافح فيه بايدن للمضي قدماً بترشحه وسط مطالبات من داخل الحزب الديمقراطي بتنحيه وإفساح المجال لمرشح آخر للحزب، تثار مخاوف من انزلاق المنافسة الانتخابية نحو العنف، في ظل ما أثاره إطلاق النار من مخاوف بشأن إخفاقات أمنية لجهاز الخدمة السرية الذي يوفر للرؤساء السابقين، بمن فيهم ترامب، الحماية مدى الحياة، إذ يعدّ إطلاق النار على ترامب، أول من أمس، أول إطلاق نار على رئيس أميركي أو مرشح لحزب كبير منذ محاولة اغتيال الرئيس الجمهوري رونالد ريغان عام 1981. وحدّد مكتب التحقيقات الفيدرالي، أمس الأحد، الذي وصف إطلاق النار بـ«محاولة الاغتيال»، المنفّذ وهو توماس ماثيو كروكس (20 عاماً)، مضيفاً أنه وفقاً لسجلات الناخبين في ولاية بنسلفانيا، فهو جمهوري، فيما لم تُعرف دوافعه بعد. وفي مفارقة بدت واضحة أمس، فإن أصوات الديمقراطيين الذين تجندوا في الأيام القليلة الماضية للتحذير من خطر فوز ترامب بولاية رئاسية جديدة ما سيحوّل البلاد باتجاه اليمين المتطرّف، ألجمت بعد الحادثة، فيما علت أصوات مؤيدي ترامب في إلقاء اللوم على الديمقراطيين، معتبرين أن تصويرهم ترامب على أنه تهديد للديمقراطية أدى إلى العنف، ولم يتوان بعضهم عن المطالبة بإسقاط الترشح الفيدرالية عن المرشّح الجمهوري. وكانت اتصفت اتهامات العنف بترامب ومؤيديه، إذ تحدّث الرئيس السابق قبل أشهر عن «حمام دمّ» إذا لم يفز بالرئاسة، فيما تظل أحداث «الكابيتول» شاخصة أمام الأميركيين، حين اقتحم الآلاف من مؤيدي ترامب جلسة مجلسي النواب والشيوخ المشتركة للتصديق على نتائج الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوز الرئيس جو بايدن، عام 2020.

وظهرت في مقاطع الفيديو لإطلاق النار، صيحات الذعر من الحضور الذي أتى للاستماع إلى دونالد ترامب في بتلر، بنسلفانيا، في آخر محطاته الانتخابية قبل تسميته مرشحاً للحزب الجمهوري، فيما هب عناصر جهاز الخدمة السرية المكلف بحماية الرؤساء الحاليين والسابقين لمساعدة ترامب على الوقوف، ليحموه بأجسادهم. وكان ترامب قد بدأ للتو خطابه عندما دوى إطلاق النار. وأمسك أذنه اليمنى بيده اليمنى ثم أنزل يده لينظر إليها قبل أن يجثو على ركبتيه خلف المنصة ويغطيه أفراد جهاز الخدمة السرية. وظهر بعد حوالي دقيقة وقد سقطت قبعته الحمراء التي كتب عليها «لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى»، وأمكن سماعه وهو يقول «أنتظروا، انتظروا» قبل أن يلوح بقبضته في الهواء ويردد «قاتلوا، قاتلوا، قاتلوا». وبعدها نقله أفراد الأمن بسرعة إلى سيارة دفع رباعي سوداء على وقع هتاف الجمهور «الولايات المتحدة، الولايات المتحدة». وبعد ساعات أرسل ترامب بريداً إلكترونياً إلى مؤيديه جاء فيه: «هذه رسالة من دونالد ترامب.. لن أستسلم أبداً». بعد أن أكد عبر مواقع التواصل أنه أصيب برصاصة في «الجزء العلوي من أذنه اليمنى» مضيفاً: «لقد نزفت كثيراً» رغم ذلك جاء في بيان مشترك صادر عن مستشاري حملته ورؤساء المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري: «يتطلع الرئيس ترامب للانضمام إليكم جميعاً عن المطالبة بينما تمضي قدماً في مؤتمرنا لترشيحه ليكون الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة، اليوم الاثنين. وحدّد مكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي يتولى التحقيق في الهجوم، هوية «الشخص المتورط»، فيما وصفها بمحاولة اغتيال، في بيان صدر أمس الأحد. وقال إنه يدعى توماس ماثيو كروكس ويبلغ من العمر 20 عاماً، وإنه من بيثيل بارك في ولاية بنسلفانيا، ووفقاً لسجلات الناخبين بالولاية، فإنه مسجل ضمن ناخبي الحزب الجمهوري. وفي وقت سابق، قال جهاز الخدمة السرية في بيان إن مطلق النار قتل، كما قُتل أحد المشاركين في التجمع الانتخابي وأصيب اثنان آخران من الحضور، موضحاً أن الطلقات جاءت على ما يبدو من خارج المنطقة التي يؤمنها الجهاز للتجمع الانتخابي. وقال مسؤولو إنفاذ القانون للصحافيين إنهم لم يحددوا بعد الدافع وراء الهجوم.

وأثار إطلاق النار تساؤلات على الفور حول الإخفاقات الأمنية لجهاز الخدمة السرية. فبينما قال مسؤولو مكتب التحقيقات الفيدرالي، في مؤتمر صحافي بوقت متأخر السبت، إنه من المفاجئ أن يتمكن المشتبه به من إطلاق عدة طلقات، لم يكن لدى جهاز الخدمة السرية ممثل في المؤتمر الصحافي الذي ضم مكتب التحقيقات الفيدرالي ومسؤولي إنفاذ القانون في بنسلفانيا.

وبعد ساعات من الهجوم، استدعت لجنة الرقابة في مجلس النواب الذي يقوده الجمهوريون، مديرة جهاز الخدمة السرية كيمبرلي تشيتل للإدلاء بشهاداتها في جلسة استماع مقررة في 22 يوليو/تموز الحالي. وقالت اللجنة في بيان على وسائل التواصل: «الأميركيون يطالبون بإجابات عن محاولة اغتيال الرئيس ترامب».

وفي السياق قال رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون على منصات التواصل: «هذا العمل المروع من العنف السياسي في تجمع انتخابي سلمي ليس له مكان في هذا البلد وتجب إدانته بالإجماع وبقوة». وقال زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر إنه شعر بالفزع مما حدث، وعبر عن ارتياحه لأن ترامب بخير، مضيفاً أن «العنف السياسي ليس له مكان في بلادنا».

وعدّت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية أمس، محاولة اغتيال دونالد ترامب أكبر أزمة أمنية للخدمة السرية منذ عقود، مرجحة أن تواجه الوكالة تحقيقات عدة في هذا الشأن. ونقلت عن تشارلز مارينو، الذي عمل مشرفاً على تفاصيل الخدمة السرية للرئيس بايدن خلال فترة توليه منصب نائب الرئيس (2009-2017)، أن الخدمة السرية تتدرب بانتظام على مجموعة متنوعة من السيناريوهات، «بما في ذلك السيناريو الأسوأ لمحاولة اغتيال قد تجري لأحد المحميين». وأوضح أن تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي سيركز على الأرجح على تخطيط الحماية الأمنية للتجمّع الانتخابي «بما في ذلك مراجعة الموارد وكيف تمكّن مطلق النار من اتخاذ موقع مرتفع للهجوم خارج منطقة الحدث الآمنة، وعدم اكتشافه وإحباط الهجوم قبل تنفيذه». كذلك نقلت الصحيفة عن دونالد ميالبك، وهو عميل متقاعد في الخدمة السرية، وصفه محاولة الاغتيال بأنها «تاريخية»، فيما قارنها بإطلاق النار على ثيودور روزفلت عام 1912 في ميلووكي، حين أصيب عندما كان رئيساً سابقاً يترشح حينها لولاية ثالثة في البيت الأبيض، أثناء توجهه لحضور فعالية انتخابية.

وعقب إطلاق النار اتهم كبار حلفاء ترامب، خطاب الرئيس الأميركي وأنصاره على مدى الأشهر الماضية، بأنه أدى إلى محاولة الاغتيال، رغم أن بايدن دان إطلاق النار، فيما أعلن البيت الأبيض، أمس، أن بايدن تحدث إلى ترامب بعد إصابته، وفي خطابه للأمة بعد حوالي ساعتين من الحادثة، قال بايدن إنه يشعر بالارتياح لأن ترامب «على ما يرام»، مضيفاً: «لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. فكرة وجود عنف كهذا في أميركا لم يسمع بها من قبل». واعتبر، في حديثه للصحافيين، أنه «لا مكان لهذا النوع من العنف المرضي في الولايات المتحدة». كما قطع بايدن إجازته في ديلاوير وعاد إلى البيت الأبيض لمراقبة الوضع، كذلك دانت نائبة بايدن، كامالا هاريس الحادثة. وقالت على منصة إكس: «نحن ممتنون لجهاز الخدمة السرية للولايات المتحدة والمستجيبين الأوائل والسلطات المحلية على تحركهم الفوري»، مضيفة أن «عنفاً كهذا ليس له مكان في أمتنا. يجب علينا جميعاً أن ندين هذا العمل البغيض ونقوم بدورنا لضمان أنه لن يؤدي إلى المزيد من العنف». كما قالت رئيسة مجلس النواب السابقة وعضو الكونغرس نانسي بيلوسي، الديمقراطية، في بيان: «أعلم أن العنف السياسي من أي نوع ليس له مكان في مجتمعنا»، مضيفة: «أشكر الله على أن الرئيس السابق ترامب بخير».

واتخذت تصريحات الجمهوريين زخماً واضحاً أوقدتها محاولة الاغتيال، إذ قال النائب الجمهوري ستيف سكاليز الذي نجا من حادث إطلاق نار له دوافع سياسية في 2017: «على مدى أسابيع، كان الزعماء الديمقراطيون يؤججون الهستيريا السخيفة بأن فوز دونالد ترامب وإعادة انتخابه سيكون نهاية الديمقراطية في أميركا، مضيفاً أنه «من الواضح أننا رأينا مجانين من اليسار المتطرف يتصرفون بناء على خطاب عنيف في السابق. هذا الخطاب التحريضي يجب أن يتوقف». كذلك ذكر السيناتور الجمهوري جي دي فانس، وهو مرشح محتمل لمنصب نائب الرئيس لترامب، في بيان على وسائل التواصل أن إطلاق النار «لم يكن مجرد حادثة معزولة»، مضيفاً أن «الفرضية الأساسية لحملة بايدن هي أن الرئيس دونالد ترامب فاشي استبدادي يجب إيقافه بأي ثمن». ولفت إلى أن «هذا الخطاب أدى مباشرة إلى محاولة اغتيال الرئيس ترامب». من جهته كتب السيناتور الجمهوري تيم سكوت، وهو حليف آخر لترامب، على وسائل التواصل الاجتماعي: «دعونا نكون واضحين: كانت هذه محاولة اغتيال حرّض عليها اليسار الراديكالي ووسائل الإعلام التي وصفت ترامب باستمرار بأنه تهديد للديمقراطية، أو الفاشي، أو ما هو أسوأ».

وقبل أن يحذف المنشور من منصة إكس، قال فيه كريس لاسيفيتا، أحد كبار مستشاري حملة ترامب: «بالطبع حاولوا إبعاده عن الانتخابات، حاولوا وضعه في السجن والآن نرى هذا»، عاد وكتب أن «أفضل طريقة (للمواجهة) هي من خلال صندوق الاقتراع». وألقى العديد من الجمهوريين في الكونغرس اللوم على بايدن ووسائل الإعلام، بالدفع إلى محاولة الاغتيال، من بينهم النائب الجمهوري مايك كولينز، الذي كتب على «إكس»، أن «جو بايدن أصدر الأوامر. يجب على المدعي العام الجمهوري في مقاطعة بتلر بولاية بنسلفانيا أن يوجه على الفور اتهامات ضد جو بايدن بتهمة التحريض على الاغتيال». ووصل الأمر إلى حد قول السيناتور الجمهوري مايك لي، في بيان مشترك مع مستشار الأمن القومي السابق لترامب، مايكل فلين، إن بايدن يجب أن «يأمر على الفور» المدعين العامين بإسقاط التهم الفيدرالية ضد ترامب كجزء من محاولة «خفض التوتر السياسي».

ترامب بعد إطلاق النار عليه أول من أمس، بتلر، بنسلفانيا (إيفان فوتشي/أسوشييتد برس)

منفّذ الهجوم شاب يبلغ 20 عاماً ومن ناخبي الحزب الجمهوري

بايدن: لا يمكننا أن نسمح بحدوث عنف كهذا في أميركا

«فاز في الانتخابات»

ذكرت صحيفة بوليتيكو الأميركية، أمس الأحد، أن الجمهوريين في الكونغرس الأميركي يعتقدون بالفعل أن الرئيس السابق دونالد ترامب قد عاد مجدداً إلى البيت الأبيض، وأن تعرّضه لإطلاق النار جعل طريقه أسهل للفوز بالرئاسة. ونقلت عن النائب ديريك فان أوردن (جمهوري من ولاية ويسكونسن) قوله في مقابلة مقتضبة للصحيفة، بعد وقت قصير من إطلاق النار: «لقد نجا الرئيس ترامب من هذا الهجوم، لقد فاز للتو في الانتخابات».

أربعة رؤساء أميركيين اغتيلوا

قتل أربعة رؤساء أميركيين منذ عام 1776 وتعرّض آخرون من الرؤساء والمرشحين للرئاسة لمحاولات اغتيال

لم يكن إطلاق النار على الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أول من أمس السبت، حدثاً غير مسبوق في تاريخ أميركا، إذ اغتيل منذ تأسيس الولايات المتحدة عام 1776 على يد جورج واشنطن، أربعة رؤساء أميركيين، فيما تعرّض آخرون لمحاولات اغتيال في إطار العنف السياسي الذي استهدف رؤساء الولايات المتحدة والرؤساء السابقين ومرشحي الرئاسة من الأحزاب الرئيسية في البلاد. واستهدف عدد من حوادث إطلاق النار رؤساء أميركيين من بينهم أبراهام لينكولن الذي اغتيل عام 1865، وجيمس غارفيلد الذي اغتيل عام 1881، ووليام ماكينلي الذي اغتيل عام 1901، وجون أف كينيدي الذي اغتيل في 1963، فيما نجا الرئيس فرانكلين دي روزفلت من محاولة اغتيال عام 1933، والرئيس جيرالد فورد (1975) من محاولتي اغتيال منفصلتين، كذلك نجا الرئيس رونالد ريغان من محاولة اغتيال في 1981. أما عن المرشحين للرئاسة فقد اغتيل روبرت شقيق الرئيس جون أف كينيدي عام 1968.

في 14 إبريل/ نيسان 1865، كان لينكولن أول رئيس أميركي يتم اغتياله، حين أطلق عليه الممثل المسرحي جون ويلكس بوث النار عندما حضر هو وزوجته ماري تود لينكولن عرضاً كوميدياً في مسرح فورد بالعاصمة واشنطن. وبقي المنفذ ملاحقاً حتى مقتله على يد الجيش الأميركي، في العام نفسه، فيما اعتُبر أن دعم لينكولن لحقوق السود كان دافعاً وراء قتله. وكان غارفيلد ثاني رئيس يُغتال، بعد ستة أشهر من توليه منصبه، إذ حين كان يسير في محطة قطار بواشنطن في الثاني من يوليو/تموز 1881، أطلق تشارلز غيتو النار عليه، ليتوفى بعد أسابيع نتيجة الرصاصة التي استقرت في صدره. أما غيتو فادين بالقتل (وقرر المحلفون أنه مجنون) وأعدم في يونيو/حزيران 1882.

وتعرّض الرئيس وليام ماكينلي بعد إلقاء خطاب في بوفالو، نيويورك، في 6 سبتمبر 1901، لإطلاق نار على يد رجل من مسافة قريبة. وتوفي ماكينلي في 14 سبتمبر 1901، بعد ستة أشهر من فترة ولايته الثانية. واعترف ليون ف. كولغوش بإطلاق النار، وهو شاب عاطل عن العمل، ثم أدين وأعدم بالكرسي الكهربائي في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1901.

أما فرانكلين روزفلت، الرئيس الـ32 للولايات المتحدة، فقد نجا من إطلاق نار عندما كان يلقي خطاباً في ميامي بولاية فلوريدا، في فبراير/شباط 1933، أسفر عن مقتل عمدة شيكاغو أنطون سيرماك. وأدين غيسبيي زانكارا في إطلاق النار وحكم عليه بالإعدام.

هاري إس ترومان، الرئيس الديمقراطي، نجا من إطلاق نار في نوفمبر 1950 عندما اقتحم مسلحان البيت الأبيض، فيما قتل أحدهما على يد الشرطة، وألقي القبض على أوسكار كالازو وحكم عليه بالإعدام.

وقتل الرئيس الديمقراطي جون كينيدي، برصاص من سلاح كاتم للصوت أثناء زيارته دالاس في نوفمبر/تشرين الثاني 1963 مع السيدة الأولى جاكلين كينيدي. وبعد ساعات من الاغتيال، ألقت الشرطة القبض على لي هارفي أوزوالد قبل أن يقتل أثناء نقله إلى السجن على يد أميركي يدعى جاك روبي.

وواجه الرئيس جيرالد فورد، الجمهوري، محاولتي اغتيال في غضون أسابيع في عام 1975 ولم يصب بأذى في أي منهما. الأولى على يد التلميذ تشارلز مانسون فروم، الذي أطلق سراحه في عام 2009، والثانية على يد سارة جين مور والتي أطلق سراحها في عام 2007. كان الرئيس رونالد ريغان، الجمهوري، ينهي خطاباً في واشنطن، مارس/آذار 1981، عندما أطلق عليه جون هينكلي جونيور النار. لكن ريغان تعافى، فيما ألقي القبض على هينكلي وحبس في مستشفى للأمراض العقلية وعام 2022، تم إطلاق سراحه، كذلك تعرّض الرئيس جورج بدليو بوش، الجمهوري، في تبليسي عاصمة جورجيا، عام 2005 لإلقاء قنبلة يدوية أثناء وجوده مع الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، ولم تنفجر القنبلة أو يصب أحد بأذى. وأدين فلاديمير أروتيونيان وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

نجا المرشّح والرئيس السابق حينها، تيودور روزفيلت، من إطلاق نار خلال خطاب في ميلووكي عام 1912 أثناء حملته للعودة إلى البيت الأبيض. والرصاصة التي بقيت في صدره طيلة حياته، اخترقت خطاباً مطوياً من 50 صفحة وعلبة فولاذية لحفظ النظارات كانت في جيبه. وألقي القبض على جون شرانك وقضى ما تبقى من حياته في مستشفيات الأمراض العقلية. أما شقيق الرئيس كينيدي، روبرت أف. كينيدي، والذي كان يسعى إلى الحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة، فقد قتل في فندق في لوس أنجليس، بعد لحظات من إلقاء خطاب النصر لفوزه في الانتخابات التمهيدية في كاليفورنيا عام 1968. وأدين سرحان سرحان بجريمة قتل من الدرجة الأولى وحكم عليه بالإعدام، ثم خفف الحكم إلى السجن مدى الحياة.

جورج سي والاس، المرشح الرئاسي الذي كان يسعى إلى الحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة، تعرّض لإطلاق النار أثناء فعالية انتخابية في ولاية ماريلاند في عام 1972، وهو الحادث الذي تركه مشلولاً من الخصر إلى الأسفل. وكان والاس معروفاً بآرائه العنصرية، والتي تخلى عنها لاحقاً، فيما أدين ارثر بريمر في إطلاق النار وحكم عليه بالسجن، ثم أطلق سراحه في عام 2007.

(فرانس برس، العربي الجديد)

القي القبض على كل منفذي عمليات الاغتيال وأعدم عدد منهم

جون كينيدي وزوجته جاكلين قبيل اغتياله، تكساس، 1963 (Getty)

ضوء أخضر غربي يحسّن وضع أوكرانيا

اعتبر ضباط أوكرانيون وخبراء ان موافقة الحلفاء الغربيين لكيف على استخدام اسلحتهم لضرب الداخل الروسي ادى الى تغيير خطط موسكو الحربية

أدى سماح دول غربية لأوكرانيا باستخدام أسلحتها، خصوصاً الصواريخ، في قصف الأراضي الروسية، إلى تغيير في خطط روسيا لكيفية إدارة الحرب، إذ اضطرت موسكو إلى إبعاد أنظمة صاروخية عن الحدود، وزادت من عملية استخدام الطائرات في عمليات الاستهداف، وفق تقرير نشرت شبكة «سي أن أن» الأميركية أمس الأحد. وذكرت الشبكة أن الضابط في جهاز الأمن الأوكراني، الملقب بـ«باتكير»، ورجاله حاولوا صد الهجمات الروسية على طول الخطوط الأمامية منذ أكثر من عامين، مشيرة إلى أنهم تمكنوا أخيراً من إيلام روسيا عبر استهداف أراضيها. وقال باتكير إن الإذن الذي منحته الولايات المتحدة وحلفاء آخرون حديثاً لاستخدام أسلحة غربية في عمليات الاستهداف داخل روسيا كان له تأثير كبير. وأضاف: «لقد دمرنا أهدافاً داخل روسيا، ما سمح بالعديد من الهجمات المضادة الناجحة».

وبعد عدة أشهر من التراجع بسبب نقص الذخيرة والقوى المقاتلة، تمكنت كييف أخيراً من الاستفادة كلياً من المساعدات العسكرية الغربية التي بدأت تتدفق إلى البلاد الشهر الماضي بعد أشهر من التأخير. وقال جنود في الخطوط الأمامية للشبكة إن عمليات التسليم بدأت تحدث فرقاً، خصوصاً أنهم يستطيعون الآن استخدام الترسانة لشن ضربات عبر الحدود. وقال إيفان، وهو ضابط في لواء المدفعية 148، للشبكة: «يمكننا أن نرى تأثير المساعدات كل يوم. المدفعية وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة طويلة المدى مع أنواع مختلفة من الذخائر تؤثر على الصورة العامة لساحة المعركة». وأضاف: «نحن ننشر أنظمة الأسلحة الأكثر فعالية في المناطق التي يحاول الروس اختراق الخطوط الدفاعية فيها، ما أدى إلى تباطؤ كبير في التقدم الروسي».

وقال خبير الأمن الدولي أوليكسي ميلنيك، وهو مسؤول دفاعي أوكراني سابق، لشبكة «سي أن أن» إن إعادة احتلال القوات الروسية لمناطق شمال خاركيف، في الهجوم الذي بدأ في مايو/أيار الماضي، كانت «لحظة مأساوية» لأوكرانيا، لكنه أشار إلى أنها كانت عبارة عن نقطة تحول مهمة في سير الحرب. وأوضح: «أدى ذلك إلى تغيير في موقف شركائنا الغربيين وشجعهم على إزالة القيود المفروضة على استخدام الأسلحة الغربية جزئياً على الأقل». وخوفاً من التصعيد، منعت الولايات المتحدة وحلفاء غربيون آخرون كييف منذ فترة طويلة من استخدام أسلحتهم لشن ضربات داخل روسيا، وسمحوا فقط باستخدامها لاستهداف المناطق الأوكرانية الخاضعة للاحتلال الروسي. وقد سمح ذلك لموسكو باستخدام المناطق الحدودية نقاط انطلاق آمنة لشن هجمات داخل أوكرانيا. وأشارت «سي أن أن» إلى أن احتمال إعادة احتلال روسيا لأجزاء من منطقة خاركيف أقنع بعض حلفاء أوكرانيا الرئيسيين، بما في ذلك الولايات المتحدة، برفع القيود، ما سمح لكييف بضرب وتدمير أو إلحاق أضرار جسيمة بأهداف رئيسية داخل روسيا. ووفقاً لسلطات الدفاع الأوكرانية فقد شملت هذه الأهداف مركز قيادة فوج في منطقة بيلغورود، ومستودع ذخيرة في فورونيج، ومنشأة للطائرات المسيرة ومطاراً في كراسنودار، ومراكز اتصالات في بريانسك والعديد من المواقع في القرم. وقال ميلنيك إن وصول أنظمة صواريخ «أتاكمس» بعيدة المدى غيرت قواعد لعبة الحرب، موضحاً أنه في حين أن أوكرانيا كانت قادرة في السابق على ضرب أهداف داخل روسيا باستخدام طائرات مُسيرة أوكرانية الصنع، فإن صواريخ «أتاكمس» جعلت هذه الضربات أكثر كفاءة وأسرع. وأوضح كونراد مزويكا، وهو محلل دفاعي مستقل ومدير شركة روشان للاستشارات عاد أخيراً من شرق أوكرانيا، لشبكة «سي أن أن»، أن روسيا لم تعد قادرة على استهداف منطقة خاركيف بأنظمة صواريخ «إس . 300» و«إس . 400». وأضاف: «بدأت أوكرانيا بشن ضربات بصواريخ هيمارس على أهداف في منطقة بيلغورود وأجبرت الروس على دفع نظام إس . 300 الذي كانوا يستهدفون به خاركيف بعيداً جداً».

وأوضحت «سي أن أن» أنه في حين تحولت روسيا، التي أعلنت أمس الأحد السيطرة على قرية أوروجين في منطقة دونيتسك بأوكرانيا، إلى استخدام الذخائر الجوية الموجهة من نحو 70 كيلومتراً خارج نطاق الدفاعات الجوية الأوكرانية، فإن القضاء على تهديد «إس . 300» خفف الضغط عن جبهة خاركيف، لكن الشبكة أشارت إلى أن الأسلحة الجديدة تُحدث بعض الفرق، لكن أوكرانيا بعيدة جداً عن أن تكون قادرة على دفع القوات الروسية خارج أراضيها. وقال ضابط أوكراني في لواء المدفعية 148 يلقب بـ«السيناتور» للشبكة إنه لا يزال هناك الكثير مما تحتاجه أوكرانيا. وأوضح أن ما يحصل حالياً «يكفي لكبح جماح العدو، ولكنه ليس كافياً لتغيير الوضع كثيراً». وقال: «العدو متعب الآن لكنه لم يُدمر». مشيراً إلى أن روسيا لا تزال تتمتع بتفوق جوي كامل على أوكرانيا. وتعلق كييف آمالها الآن على تسلم طائرات من طراز «أف 16»، كان من المقرر أن يُكمل الطيارون الأوكرانيون تدريبهم عليها في أميركا هذا الصيف. لكن موزيكا اعتبر أنه من غير المؤكد أن الطائرات ستحدث تغييراً هائلاً في حظوظ كييف، وأوضح أن «أف 16 هي طائرات مقاتلة من ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وقدراتها أسوأ من أحدث الطائرات المقاتلة الروسية»، مشيراً إلى أن الطائرات الروسية الحديثة قد تتفوق على «أف 16» في أي معركة جوية، لكن «سي أن أن» أشارت إلى أنه قد يكون لمقاتلات «أف 16» دور مهم في منع الطائرات الروسية من السيطرة تماماً على الأجواء. وقال موزيكا: «لولا الحزمة التكميلية (من الأسلحة الأميركية)، لكان الأوكرانيون في وضع أسوأ بكثير في الوقت الحالي، ولكن في الوقت نفسه، فإن الوضع الحالي ليس نتيجة لعدم اتخاذ إجراءات من قبل الكونغرس الأميركي، بل هو أيضاً نتيجة لقرارات كييف، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتعبئة». وأوضح موزيكا أنه في حين تمكنت أوكرانيا من تجنيد عدد كبير من الرجال أخيراً، فإن الأمر سيستغرق وقتاً حتى يتم تدريب الجنود الجدد وإعدادهم للخطوط الأمامية. وقال: «سيكون الأوكرانيون في وضع صعب للغاية حتى أغسطس/آب وسبتمبر/ أيلول (المقبلين)، عندما يبدأ الرجال الأوائل المعبأون الانتقال إلى الخطوط الأمامية. إذا تمكنوا من الوصول إلى هذه النقطة، فهناك احتمال كبير بأنهم سيتمكنون من تثبيت الأوضاع (على الأرض) اعتباراً من أغسطس فصاعداً، ولكن حتى يحدث ذلك، فإنه من المرجح جداً تحقيق روسيا المزيد من المكاسب» على الأرض.

(العربي الجديد)

ضباط أوكراني: سمح تدمير أهداف داخل روسيا بشن هجمات مضادة

جنديات أوكرانيات في زابوريجيا، الأربعاء الماضي (Getty)

أعاد الحوثيون التلويح بالخيار العسكري في اليمن، وذلك بحجة الرد على قرار المصرف المركزي في عدن أخيراً تعليق تراخيص ستة مصارف في صنعاء، وهو ما يمثل ضربة قوية للحوثيين الذين ظلوا طوال سنوات متحكمين في القطاع المالي والمصرفي

تهديد حكومة عدن والسعودية

الحوثيون يلوّحون بالخيار العسكري

تعز ـ **فخر العزب**

يشهد مسار أزمة اليمن تعقيدات جديدة، من المتوقع أن تكون لها ارتدادات سلبية على مشاورات السلام الهادفة إلى إيقاف الحرب في اليمن والشروع في عملية سياسية شاملة، بعد تسع سنوات من الحرب، وهي تعقيدات من شأنها أيضاً أن تعيد المفاوضات إلى نقطة الصفر، في ظل تلويح الحوثيين بالخيار العسكري. التعقيدات الجديدة تأتي بعد قرار المصرف المركزي اليمني في عدن أخيراً تعليق تراخيص ستة مصارف في صنعاء، وما تبعه من تواصل مع البنوك المراسلة ونظام «سويفت»، الذي سيفضي إلى وقف وصول تلك المصارف إلى البنوك المراسلة ونظام «سويفت». وبرز في الساعات الماضية إعلان جماعة الحوثيين أنها أبلغت المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، رفضها «القاطع» تأجيل سحب تراخيص البنوك المشمولة بقرارات البنك المركزي إلى نهاية أغسطس/آب المقبل، مطالبين بإلغائها قبل بدء المفاوضات المرتقبة حول الملف الاقتصادي برعاية أممية، وفق ما أورده نائب وزير الخارجية في حكومة الحوثيين، حسين العزي، على حسابه في منصة إكس.

موقف الحوثيين جاء تعقيباً على طلب غروندبرغ من الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والبنك المركزي في عدن، تأجيل القرار الذي اتخذه. وقال المبعوث الأممي، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، يوم الخميس الماضي، إن قرارات المصرف المركزي في عدن ستوقع الضرر باقتصاد اليمن، وستفسد على اليمنيين البسطاء معيشتهم، وستؤدي إلى خطر التصعيد الذي قد يتسع مداه إلى المجال العسكري. وطالب المبعوث الأممي بتأجيل تنفيذ تلك القرارات حتى نهاية أغسطس المقبل على الأقل، منوهاً إلى أن دعوته تأتي تفادياً لتكريس ضغوط إضافية خطرة على اقتصاد اليمن، وللمساعدة في الجهود الرامية إلى إطلاق الحوار. ودعا غروندبرغ إلى البدء في حوار بين الأطراف اليمنية، لمناقشة التطورات الاقتصادية التي حصلت أخيراً بهدف حلها، بما يصب في مصلحة كل اليمنيين. مجلس القيادة الرئاسي في اليمن عقد اجتماعاً استثنائياً، يوم الجمعة الماضي، وأكد تمسكه بجدول أعمال واضح للمشاركة في أي حوار حول الملف الاقتصادي، بما في ذلك: استئناف تصدير النفط، وتوحيد العملة الوطنية، وإلغاء كل الإجراءات التعسفية بحق القطاع المصرفي، ومجتمع المال والأعمال. وكانت القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة أخيراً قد أثارت غضب الحوثيين، الذين لوّحوا، عبر زعيمهم عبد الملك الحوثي، بالخيار العسكري لمواجهة هذه القرارات. وقال زعيم الحوثيين، في خطاب متلفز في السابع من الشهر الحالي، إن المضايقة السعودية للبنوك الأهلية والمصارف الأهلية والشركات «خطوات ظالمة عدوانية لا يمكن القبول بها ولا التغاضي عنها»، متهماً السعودية بدفع الأمور إلى مستوى أسوأ مما كانت عليه في ذروة التصعيد، ومخاطباً السعودية بالقول إن «الأميركي يحاول أن يورطكم، وإذا كنتم تريدون ذلك فجربوا».

في المقابل، رد وزير الدفاع في الحكومة الفريق الركن محسن محمد الداعري على التهديدات الحوثية، بالقول إن القوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها على درجة عالية من الجاهزية لردع أي مغامرة عدائية لمليشيا الحوثي، على حد قوله. الداعري، وخلال حديث متلفز الجمعة الماضي، وصف تهديدات الحوثيين للسعودية بأنها فقاعات، ومحاولة مكشوفة ويائسة للابتزاز، وذريعة للتنصل من الاتفاقات وجهود السلام. وعن هذه التطورات، قال عضو المكتب السياسي لجماعة الحوثيين، حزام الأسد، لـ«العربي الجديد»، إنه «لم تجرِ أي مفاوضات مع من يسميهم النظام السعودي بالشرعية، وكل المفاوضات كانت تجري بحضور الوسيط العماني مع الطرف السعودي. حتى مفاوضات الأسرى الأخيرة تمت مع الجانب السعودي وبحضور رمزي وإعلامي فقط للمزعومين بالشرعية». وأضاف الأسد أن «التصعيد الاقتصادي يأتي في سياق الضغوط الأميركية لوقف عملياتنا المساندة لأهلنا في غزة. وهدد بذلك الأميركي في وقت سابق عبر الوسيط العماني أنه في حال لم نوقف عملياتنا البحرية المساندة لأهلنا في غزة فسيوقف مسار المفاوضات السياسية، ويتخذ إجراءات عقابية اقتصادية عبر ما أسماها بدول التحالف، وهو ما حاول تمريره حالياً عبر النظام السعودي. أما الأدوات المحلية فليس لها من الأمر شيء، بل حتى لا تعي ولا تفهم ما تتحدث عنه». وأشار الأسد إلى أن «المفاوضات حالياً مع النظام السعودي متوقفة، وهناك ترتيبات عسكرية يمنية لتنفيذ عمليات نوعية واستراتيجية تستهدف المكامن الاقتصادية والحيوية والعسكرية للنظام السعودي، في سياق حق الرد المكفول للجمهورية اليمنية، مقابل التصعيد العدواني السعودي المساند للكيان الإسرائيلي الذي يستهدف أربعين مليون إنسان في اليمن».

داخل البنك المركزي في صنعاء، يونيو 2021 (Getty)

سعيد عقلان: قرارات الحكومة مثلت ضربة قوية للحوثيين

من جهته، قال المحلل السياسي سعيد عقلان، لـ«العربي الجديد»، إن «القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الشرعية مثلت ضربة قوية للحوثيين الذين ظلوا طوال السنوات السابقة متحكمين في القطاع المالي والمصرفي، ونظروا إلى القرارات الاقتصادية بإيقاف تراخيص البنوك أنها ستسحب من أيديهم هذه الورقة، ومن ثم عادوا إلى التلويح بورقة الحرب». وأضاف أن «الحوثيين كلما أثبتوا فشلهم في الميدان السياسي عادوا إلى لغة الحرب، باعتبارها اللغة الوحيدة التي تتقنها المليشيا. لكن على الحوثيين أن يدركوا طبيعة المتغيرات الإقليمية التي لم تعد تخدمهم كما في السابق، خصوصاً بعد عملياتهم التي تستهدف الملاحة الدولية في البحر الأحمر». وأكد المحلل السياسي أن «أي تراجع عن القرارات الاقتصادية قبل الحكومة الشرعية تحت ضغوط المجتمع الدولي والمبعوث الأممي سيمثل انتكاسة مشابهة لانتكاستها في اتفاق استوكهولم، والذي أوقف تقدم قوات الشرعية التي كانت على بعد كيلومترات معدودة من السيطرة على ميناء الحديدة والسيطرة على المحافظة الساحلية التي تمثل أهم مورد اقتصادي للحوثيين». وأشار عقلان إلى أنه «وفقاً للمتغيرات السياسية الحاصلة، خصوصاً بعد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، فإن أي جولة حرب مقبلة بين الحكومة الشرعية والحوثيين ستتم في ظل ضوء أخضر للشرعية، على عكس الجولات السابقة التي تم فيها إيقاف الحسم العسكري بضغوط أميركية، تحت عدة مبررات، وفي مقدمتها الجانب الإنساني».

استهداف حجة... وتدمير مُسيرة

أعلن الحوثيون، أمس الأحد، عن تعرض محافظة حجة، شمال غربي البلاد، إلى غارة جوية. وقالت قناة المسيرة التابعة للحوثيين إن «عدواناً أميركياً بريطانياً استهدف بغارة منطقة بحيص في مديرية ميدي، التابعة لمحافظة حجة». وقالت المهمة البحرية للاتحاد الأوروبي، التي تضطلع بمهام حماية السفن في البحر الأحمر منذ فبراير/شباط الماضي، في بيان أمس الأحد، إن فرقاطة تابعة لها دمرت طائرة مُسيرة في خليج عدن.

■ #غزة تبقى حية في قلوبنا، تحمل بين جنباتها قصص الصمود والتضحية، تذكرنا بضرورة الوقوف إلى جانب المظلومين في كل مكان

■ بينما كانت المجزرة في #خانيونس يبكي عليها المصلون في مخيم الشاطئ، استهدفهم الاحتلال وهم يصلون في مجزرة أخرى، وهكذا هي الدنيا في غزة، تبكي على المجزرة، ثم تكون أنت المجزرة التالية

■ تم إلقاء 8 قنابل من طراز JDAM المتطورة الفتاكة أميركية الصنع وهي موجهة بالليزر وتعتمد على تكنولوجيا استشعار متقدمة وذكاء اصطناعي على مواصي خانيونس. ولسه بيحكي لك الإعلام المغرض: أميركا راعية مشروع السلام في المنطقة. #مجزرة_مواصي_خانيونس

■ أميركا تسير باتجاه الحرب الأهلية، منذ تولي #ترامب الحكم إلى اليوم هناك مفاجآت تحدث بدون توقع، مثلاً اقتحام أنصار ترامب للكونغرس؟ رئيس زهايمر ومرشح مدان بثلاث تهم جنائية وتهم أخرى تنتظره؟

■ خدش ترامب أصبح ترند عالمياً للأسف، اليوم نفسه قامت إسرائيل بمجزرة راح ضحيتها أكثر من 100 إنسان، إنه العالم المنافق

■ محاولة من #ترامب وجماعته لجذب أكبر عدد من المواطنين في الانتخابات الرئاسية، والدليل إيلون ماسك الذي أعرب عن دعمه عقب الحادثة فوراً

■ صورة للنفاق العالمي!! خدش بسيط في أذن #ترامب هز العالم ودفع وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم إلى تقديم عروض خاصة دقيقة بدقيقة تحكي ما كان يحدث. بينما قتل 150 فلسطينياً في اليوم نفسه في مخيم للاجئين في جنوب غزة، تم تجاهلها وكأن شيئاً لم يحدث.

■ نحن بحاجة إلى تبني الحوار والتفاهم أساساً لأي عملية تغيير. إن بناء مستقبل آمن قائم على عملية التغيير السلمي للسلطة والتغير عبر الانتخابات الشرعية لا غير #العراق

■ اعتقال الأمين العام لحركة النهضة العجمي الوريمي، هو إعلان انسداد الأفق لدى نظام الانقلاب وعدم قدرة على مواجهة التحديات الفارضة نفسها في الداخل التونسي، اجتماعياً واقتصادياً ومالياً. فخطاب #قيس_سعيد فارغ، أيضاً للتغطية على قضية الفساد التي هزت وزارة العدل.

متابعة

تحذيرات كورية متبادلة

بينما تتوعّد كوريا الشمالية بالرد على بالونات رصدتها من كوريا الجنوبية تحمل منشورات دعائية، تحذّر سيول بيونغ يانغ من محاولة استخدام الأسلحة النووية

تبادلت سيول وبيونغ يانغ، أمس الأحد، التهديدات، مع استمرار التصعيد بينهما على المستويين العسكري والدعائي. وبينما توعدت شقيقة الزعيم الكوري الشمالي، أمس، بالرد على ما وصفته بحملة جديدة لإلقاء المنشورات من جانب كوريا الجنوبية عبر الحدود، حذّرت سيول من أن جارتها ستواجه نهاية نظامها إذا حاولت استخدام الأسلحة النووية. وتكثف بيونغ يانغ تجارب الأسلحة مع اقترابها أكثر من أي وقت مضى من روسيا. وتتهم سيول وواشنطن، بيونغ يانغ بتزويد موسكو بالأسلحة لاستخدامها في الحرب في أوكرانيا، الأمر الذي من شأنه أن ينتهك مجموعة من العقوبات المفروضة على روسيا وكوريا الشمالية.

وبعد اتهام زعماء دول حلف «الناتو»، الأربعاء الماضي، كوريا الشمالية وإيران بدعم الحرب الروسية عن طريق تقديم الدعم العسكري إلى موسكو، وتوقيع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة على هامش قمة الحلف، الخميس الماضي، مبادئ توجيهية بشأن إنشاء نظام متكامل للردع الموسع لشبه الجزيرة الكورية، لمواجهة التهديدات النووية والعسكرية من كوريا الشمالية، وبينما حذّر الرئيس الكوري الجنوبي يون سيوك يول والرئيس الأميركي جو بايدن من أن أي هجوم نووي كوري شمالي ضد كوريا الجنوبية سيقابل برد «سريع وساحق وحاسم»، في معرض إشادتهما بالمبادئ التوجيهية، انتقدت وزارة الدفاع الكورية الشمالية، في بيان أول من أمس، هذه المبادئ، واصفة إياها بـ«استفزاز أهوج» لا يدفع بيونغ يانغ إلا إلى تحسين قدراتها للردع النووي. وأضافت أنه «سيكون من الصعب على أي أحد تخيّل الثمن الذي سيُدفع في حالة تجاهل هذا التحذير».

وردّت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، في بيان، أمس، بالقول: «نحذر بشدة من أنه لا يوجد أي سيناريو سيتمكن فيه نظام كوريا الشمالية من البقاء بعد استخدام الأسلحة النووية»، مضيفة أنه «من التناقض» من جانب بيونغ يانغ إدانة سيول وواشنطن صياغة مبادئ توجيهية مشتركة للردع النووي، في حين أنها هي التي تهدد باستخدام الأسلحة النووية. ولفتت إلى أنه «لولا التهديدات النووية الكورية الشمالية، لم تكن تلك المبادئ التوجيهية المشتركة ضرورية». وقالت «هذه خطوة عادلة اتخذها التحالف بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في مواجهة القدرات النووية المتحسنة لكوريا الشمالية وتهديداتها النووية الصارخة». كما ألقت الوزارة باللوم في التوتر المتزايد في شبه الجزيرة الكورية على النظام الكوري الشمالي».

ومنذ أواخر مايو/أيار الماضي، أطلقت كوريا الشمالية نحو ألف من البالونات التي تحمل نفايات الورق، وقصاصات القماش، وأعقاب السجائر وحتى الروث تجاه كوريا الجنوبية في سلسلة من عمليات الإطلاق، قائلة إنها كانت بمثابة عمل انتقامي ضد النشطاء الكوريين الجنوبيين الذين يرسلون بالطريقة نفسها المنشورات السياسية، عبر بالوناتهم الخاصة.

وردت كوريا الجنوبية بتعليق اتفاق خفض التوتر المبرم عام 2018 مع كوريا الشمالية، واستأنفت التدريبات بالذخيرة الحية في المناطق الحدودية منزوعة السلاح، التي كانت بموجب الاتفاق يُحظر فيها هذه التدريبات.

كما استأنفت بعض البث الدعائي من مكبرات الصوت على طول الحدود. وفي بيان نقلته وسائل الإعلام الرسمية الكورية الشمالية، قالت كيم يو جونغ، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون إنه جرى العثور على «منشورات قذرة وأشياء من حثالة (الكوريين الجنوبيين)» مرة أخرى على الحدود ومناطق أخرى في كوريا الشمالية صباح أمس الأحد. وأضافت أنه «على الرغم من التحذيرات المتكررة من (كوريا الشمالية)، فإن حثالة (كوريا الجنوبية) لا توقف هذه المسرحية الفظة والقذرة».

ولفتت إلى أن العسكريين الكوريين الشماليين «يتخلصون من القمامة التي جرى العثور عليها»، مضيفة أن كوريا الجنوبية «ستعاني من إحراج مرير، ويجب أن تكون مستعدة لدفع ثمن باهظ للغاية».

(أسوشييتد برس، فرانس برس، رويترز، العربي الجديد)